انعكاسات كفاية رأس المال وفقاً لمقررات Basel II على ربحية البنوك التجارية التابعة للقطاع المصرفي المصري خلال الفترة (2013-2022م)

إعداد

د. إيمان فتحي عبده الحمامصي

مدرس ادارة الأعمال، قسم الدراسات الادارية

معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية لدول حوض النيل، جامعة الفيوم

efa11@fayoum.edu.eg

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الثاني – الجزء الثالث - يوليو ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الحمامصي، إيمان فتحي عبده (٢٠٢٣). انعكاسات كفاية رأس المال وفقاً لمقررات Basel II على ربحية البنوك التجارية التابعة للقطاع المصرفي المصري خلال الفترة (2013-2022م). **المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(٢)٣، ١٠٣٥-١٠٨٣.

رابط المجلة: https://cfdj.journals.ekb.eg/

انعكاسات كفاية رأس المال وفقاً لمقررات Basel II على ربحية البنوك التجارية التابعة للقطاع المصرفي المصري خلال الفترة (2013-2022م)

د. إيمان فتحي عبده الحمامصي

ملخص البحث

استهدف البحث قياس مدى التزام البنوك التجارية التابعة للقطاع المصرفي المصري بمتطلبات اتفاق بازلII بشأن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال، واختبار وتحليل أثر ذلك على مؤشرات ربحية البنوك كأحد أهم مؤشرات الأداء المالي لتلك البنوك، وذلك بدراسة العلاقة بين كلاً من معدل كفاية رأس المال وبين مؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم وهامش الفائدة الصافي على مدار عشرة أعوام خلال الفترة (2013-2022م).

وتحقيقاً لهذا الهدف؛ قامت الباحثة باستقراء البحوث السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، ولاختبار فروض البحث تم تجميع البيانات المالية الفعلية الواردة في التقارير المالية السنوية والقوائم المجمعة الصادرة عن البنوك التجارية عينة البحث والنشرات الدورية الصادرة عن البنك المركزي المصري عن الفترة المستهدفة بالدراسة، كما تم تحليل تلك البيانات المجمعة مالياً، وتوصيفها بيانياً. وضمت عينة البحث أربعة بنوك تجارية من البنوك التابعة للقطاع المصرفي المصري، تم اختيارها وفقاً لاشتراطات تخدم أهداف البحث، وتمثلت في البنك الأهلي المصري وبنك مصر باعتبارهما من البنوك العامة وبنك قطر الوطنى الأهلي باعتباره بنك تجاري عربي خاص والبنك العربي الأفريقي الدولي كبنك تجاري مشترك. كما اعتمد البحث على بعض الأساليب والاختبارات الاحصائية مثل أسلوب السلاسل الزمنية ممثلة بخرائط الاتجاه، وطريقة المربعات الصغرى الخطية (OLS) لتحليل الانحدار البسيط بين متغيرات البحث، وبرنامج (Eviews 10) للتحليل القياسي للبيانات.

وتشير نتائج البحث إلى وجود تأثير معنوي للالتزام بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازلII على مؤشرات ربحية البنوك التجارية عينة البحث متضمنة مؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم وهامش الفائدة الصافي، كما تبين وجود علاقة ارتباط معنوية بين جميع متغيرات البحث، اضافة إلى وجود تباين معنوي بين البنوك التجارية عينة البحث العامة والخاصة والمشتركة؛ أي وفقاً لنوع البنك من حيث الالتزام بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII، وكذلك من حيث مؤشرات ربحيتها خلال الفترة المستهدفة بالدراسة (2013-2022م). كما تشير النتائج أيضاً إلى أن البنوك التجارية عينة البحث تحتفظ بنسبة كفاية رأس مال مصرفي في المتوسط تفوق النسبة المقررة وفقاً لاتفاق بازلII، وتفوق أيضاً النسبة المقررة وفقاً لاتفاق بازلIII، مما يشير إلى قوة سياسات البنك المركزي المصري المُلزمة للبنوك بمتطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال وفقاً لبازلII. وبناءً على ذلك **توصي الباحثة** القطاع المصرفي المصري والبنوك التابعة له بضرورة التطبيق المتكامل لبازلIII استعداداً لاطلاق بازلIV خاصة معيار الحد الأدنى لكفاية رأس المال البنكي.

الكلمات المفتاحية: معدل كفاية رأس المال البنكي، معايير بازلII، مؤشرات الربحية، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، مؤشر ربحية السهم، هامش الفائدة الصافي، البنوك التجارية، القطاع المصرفي المصري.

1. مـــقدمــة

تشكلت لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية Basel Committee on Banking Supervision (BCBS) بنهاية عام 1974م بمبادرة من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر الصناعية الكبرى (G10) تحت اشراف بنك التسويات الدولية Bank International Settlements (BIS) برئاسة Cooke، ومقره في مدينة بازل شمال سويسرا. هذا البنك الذي تأسس عام 1930م، ويعتبر مؤسسة مالية دولية، والمعني بالابتكار المالي وتقديم خدمات مالية تنافسية، واجراء البحوث وتحليل السياسات المالية والمصرفية بما يدعم الاستقرار المالي للبنوك، وتنمية التعاون بين البنوك المركزية بالدول الأعضاء، وتقديم التسهيلات الائتمانية للمعاملات المالية الدولية. وأُطلق على لجنة بازل أيضاً لجنة التنظيمات المصرفية والاشراف على الممارسات Committee (BCBS, of Banking Regulations and Supervisory on Practices (CBRSP) .2013)

وتُعد هذه اللجنة بمثابة أولى آليات مواجهة المخاطر المصرفية الهادفة إلى ايجاد فكر ومساعي مشتركة بين البنوك المركزية والأنظمة المصرفية لمختلف دول العالم ارتكازاً على التنسيق بين السلطات الرقابية بغية خفض تلك المخاطر، وضمان سلامة المعايير والأسس التي تستخدمها البنوك المركزية والسلطات النقدية بتلك الدول. واستمرت لجنة بازل عاكفة حتى وقتنا هذا على التوصل إلى معايير دقيقة لادارة ومواجهة المخاطر المصرفية وللرقابة المصرفية، وضمت اللجنة مجموعتين أساسيتين للعمل متمثلتين في مجموعة ارساء المبادئ الأساسية Core Principles Liaison Group (CPLG)، ومجموعة تطبيق الاتفاقيات Accords Implementation Group (AIG)؛ حيث ضمت الأخيرة في مهدها إلى عضويتها مجموعة العشر الكبرى (G10) التي ضمت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وإنجلترا وألمانيا وإيطاليا والسويد وبلجيكا وفرنسا ولوكسمبرج وهولندا، حتى زاد عدد الدول الأعضاء إلى 27 دولة حتى الآن. وتجتمع لجنة بازل أربع مرات سنوياً، ويساعدها فرق عمل فنية عديدة متخصصة في دراسة مختلف جوانب الرقابة المصرفية .http://www.bis.org

وكانت من أهم التداعيات التي تأسست على إثرها هذه اللجنة تفاقم أزمة المديونية الخارجية آن ذاك بشكلٍ خاص للدول النامية مع ازدياد أحجام ونسب الديون المشكوك في تحصيلها التي قامت بمنحها البنوك الأمريكية والأوروبية لتلك الدول النامية من خلال فروعها المنتشرة حول العالم. ثم تعثرت تلك البنوك وانخفضت رؤوس أموالها على إثر ذلك فيما بعد لعدم تمكنها من تحصيل تلك القروض من الدول النامية. وكانت من أهم البنوك التي انهارت عقب ذلك البنك الألماني الصغير Haus Hearshatati، وبنك First Pennsylvania وبنك National Franklean الأمريكيين. وفي المقابل تحسن المركز التنافسي للبنوك اليابانية وحققت نمواً متزايداً في أحجام ودائعها مقارنة بالبنوك الأمريكية والأوروبية المنافسة لها آن ذاك. كما ارتفعت الحصة العالمية للبنوك اليابانية من الاقراض من 10% خلال عام 1985م إلى 20% خلال عام 1990م، وفي المقابل ظلت الحصة العالمية للبنوك الأمريكية والأوروبية خلال نفس الفترة مستقرة عند 13%، وعليه أصبح القطاع المصرفي الياباني يمتلك أضخم خمسة بنوك في العالم خلال هذه الفترة (BCBS, 2013).

وبالرغم من الدور الخطير الذي تلعبه لجنة بازل من خلال مقرراتها في دعم استقرار وتقوية النظام المصرفي العالمي، إلا أنها لجنة فنية استشارية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، ولا تتمتع بصلاحيات قانونية أو الزامية فيما يخص توصياتها أو مقرراتها. وإنما يتم الزام البنوك الخاضعة للقطاعات المصرفية للدول الأعضاء في لجنة بازل من خلال اعتماد محافظي البنوك المركزية للمقررات والتوصيات الصادرة عن اللجنة (Bo & Thomas, 2015).

بناءً على ما سبق، تناول البحث الحالي انعكاسات الزام البنك المركزي المصري للبنوك التجارية الخاضعة لاشرافه بمعيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII على ربحية تلك البنوك مقاسة بمؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم وهامش الفائدة الصافي خلال الفترة من 2013م إلى 2022م، ومدى امكانية الالتزام بالحد الأدنى لكفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلIII استعداداً لاطلاق مقررات بازلIV.

2. الاطار النظري للبحث

1.2 تطور اتفاقيات بازل ومعدل كفاية رأس المال

اثمرت جهود لجنة بازل الدولية خلال سنوات عمرها الماضية عن ثلاث اتفاقيات أُطلق عليها Basel Accords (I, II, III). والتي تعتبر أساس للرقابة المالية والمصرفية الفعّالة على البنوك للتأكد من سلامة مراكزها المالية وتقييم أدائها المالي والتزامها بالمعايير الرقابية الدولية، خاصة المعايير الكمية وأهمها معيار الحد الأدنى لكفاية رأس المال، من خلال تعزيز متطلباته المتعلقة بكمية ونوعية رأس المال اللازم على البنوك الاحتفاظ بها بغية امتصاص الخسائر التي قد تحدث جراء أزمات مالية مستقبلية متوقعة وغير متوقعة لضمان استقرار البنوك. وفيما يلي عرضٍ موجز لتطور اتفاقيات بازل الدولية ومعدل كفاية رأس المال وفقاً لها، موضح بنموذج مبسط من خلال الشكل رقم (1).

1.1.2 اتفاق بازلI:

اقترحت لجنة بازل الدولية اتفاق بازلI مع بداية عام 1988م، وبدأ تطبيقها في عام 1992م، وعُنيت بتغطية مخاطر الائتمان فقط في بادئ الأمر. وعلى أساس ذلك تم تقسيم رأس المال المصرفي إلى شريحتين، اشتملت الشريحة الأولى (Tier1) على رأس المال الأساسي متضمن حقوق المساهمين الدائمة والاحتياطيات المعلنة وحقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة والأرباح والخسائر المدورة. واشتملت الشريحة الثانية (Tier2) على رأس المال التكميلي المساند بما لا يقل عن 4% متضمن الاحتياطيات غير المعلنة والمخصصات العامة واحتياطيات اعادة تقييم الأصول والقروض المساندة وأدوات رأسمالية أخرى. كما نصت القاعدة الأولى لبازلI على احتفاظ البنوك بنسبة 8% كحدٍ أدنى من أصولها المعدلة وفقاً للمخاطر كرأس مال كلي. ونصت القاعدة الثانية على امكانية احتواء رأس المال على أدوات مالية أخرى، وهو ما أُطلق عليه رأس المال المختلط. وفي عام 1995م أُجريت تعديلات على مقررات بازلI، وقُدمت المسودة المعدلة ذات الدعامتين لتغطي مخاطر السوق إلى جانب مخاطر الائتمان، بعد أن تأكد للقطاعات المصرفية أن مخاطر البنوك أوسع وأشمل من أن تقتصر على مخاطر الائتمان فحسب، وبدأ تطبيقها في عام 1998م. ولقياس وتقييم مخاطر الائتمان والسوق تم الاعتماد على المنهج المعياري Standardized Approach (SA)، ومنهج النماذج الداخلية Internal Models Approch (IMA)، والذي يُطلق عليه أيضاً منهج التصنيف أو التقويم الداخلي التأسيسي Internal Ratings-Based Approch (IRB)، وتُرجح الأصول بمخاطر الائتمان (Decamps, et al., 2004).

2.1.2 اتفاق بازلII:

بدأت لجنة بازل الدولية في تقديم المسودة الأولى لمقترحاتها الأولية بشأن متطلبات كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII في عام 1999م بمساعدة بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي وغيرها من الهيئات الدولية المعنية. واستمرت التعديلات حتى صدرت النسخة النهائية لمقررات بازل IIوبدأ تطبيقها في عام 2006م كنظام متكامل من المعايير النوعية والكمية مرتكزة على ثلاثة دعامات أساسية ضمت الحدود الدنيا لمتطلبات كفاية رأس المال وانضباط السوق والمراجعة الاشرافية. وابقت الحد الأدنى لكفاية رأس المال عند 8%، ولم تُدخل تعديلات على حساب رأس المال المصرفي (بسط النسبة) الذي اقرته بازلI، مع اعادة تقسيمها إلى ثلاثة شرائح، ضمت الشريحة الأولى (Tier1) رأس المال الأساسي، والشريحة الثانية (Tier2) رأس المال التكميلي المساند، والشريحة الثالثة (Tier3) القروض المساندة لتغطية مخاطر السوق وتُقدر مدتها بعامين. وتم توسيع قاعدة الموجودات (مقام النسبة) التي يُحسب على أساسها لتغطي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق التي سبق تغطيتها من خلال بازلI. كما اضافت مخاطر التشغيل التي لم تغطيها مقررات بازلI. ولم يتم تعديل معاملات تحويل الالتزامات العرضية. واستخدمت المنهج المعياري (SA)، ومنهج النماذج الداخلية (IMA) الذي يعتمد على منهج التصنيف أو التقويم الداخلي (IRB) بصيغتيه التأسيسية والمتقدمة، ومنهج المؤشر الأساسي (BIA) لقياس وتقييم مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل (Blum, 2008).

3.1.2 اتفاق بازلIII:

جاء الجيل الثالث من مقررات لجنة بازل الدولية ذات الدعامات الثلاثة المرتكزة على خمسة محاور تضمنت من خلال المسودة الأولى في عام 2009م استجابة لتحديات الأزمة المالية العالمية التي كشفت عن العديد من أوجه القصور في الأنظمة المالية، وبدأ تطبيقها في عام 2019م. حيث هدفت بازلIII إلى تحسين بنية ونوعية وشفافية قاعدة رؤوس أموال البنوك من خلال رفع معدل كفاية رأس المال إلى 10.5%، بما يُلزم البنوك بتدبير رؤوس أموال اضافية للوفاء بهذه المتطلبات لتقليص فرص وقوع البنوك في أزمات مالية ومصرفية. بحيث لا تقل الشريحة الأولى (Tier1) من رأس مال البنك عن 6% من إجمالي الأصول الخطرة، واقتصرت على رأس المال المصدر والمدفوع، وأيضاً الأرباح المحتجزة بعد خصم خسائر الاستثمارات قصيرة الأجل مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد والغير مقيدة بتاريخ استحقاق، والقادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. والشريحة الثانية (Tier2) رأس المال التكميلي المساند ويقتصر على أدوات رأس المال المقيدة بما لا يقل عن خمسة أعوام والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع. كما تم الغاء الشريحة الثالثة (Tier3) المتضمنة في بازلII (Claudia, et al., 2008).

كما اضافت اللجنة نسبة الرفع المالي Leverage Ratio بوضع حدٍ أقصى لتزايد نسبة ديون البنوك بما يضمن عزوف البنوك عن اتباع سياسات ائتمانية بشكلٍ أكبر مما ينبغي، خاصة سياسة التمويل المفرط في مرحلة النمو والازدهار الاقتصادي وحجب التمويل أثناء الركود مما يُطيل من المدى الزمني لمراحل الركود. وتغطي متطلبات رأس المال الاضافية مخاطر الائتمان الناشئة عن المشتقات المالية وأنشطة تمويل الأوراق المالية وعمليات اعادة شراء أذون الخزانة (Peter, 2010). كما اقترحت لجنة بازل نسبتين الأولى تمثلت في نسبة تغطية السيولة في المدى القصير التي تُلزم البنوك بالاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية للوفاء بالالتزامات النقدية المستحقة عليها خلال 30 يوم. والثانية نسبة السيولة متوسطة وطويلة المدى لتوفير مصادر تمويل مستقرة لأنشطة البنوك (Swamy, 2018).ويوضح الشكل رقم (1) تطور اتفاقيات بازل الدولية.

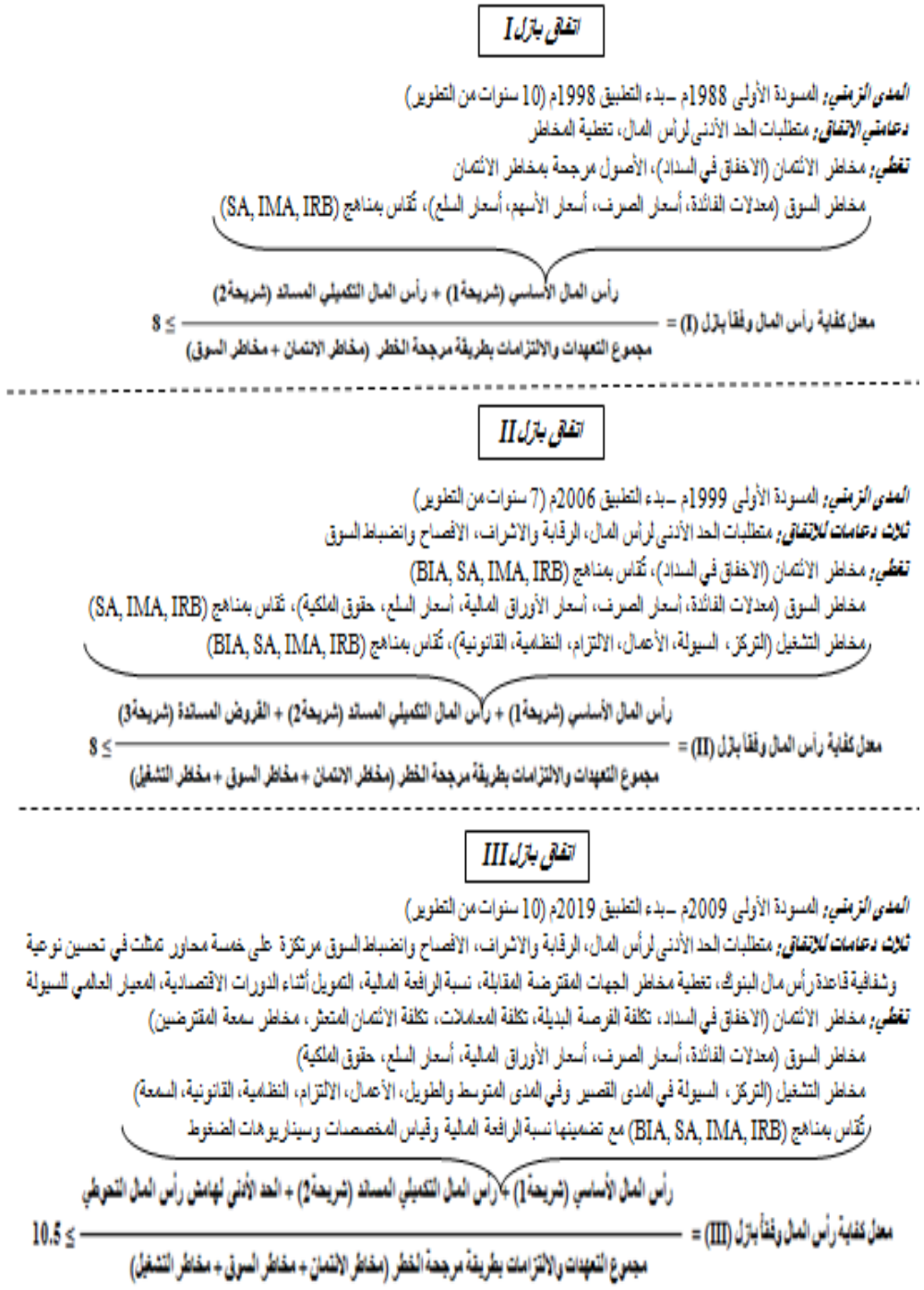

شكل رقم (1) تطور اتفاقيات لجنة بازل الدولية ومعيار كفاية رأس المال

(المصدر: من إعداد الباحثة بالرجوع إلى http://www.bis.org)

2.2 أهداف اتفاقيات بازل

واستهدفت جميع اتفاقيات بازل ما يلي (BCBS, 2017; Petri & Matthijs, 2022):

1.2.2 تقرير حدود دنيا لمعدل كفاية رأس المال للبنوك تعتمد على عناصر المخاطرة ومرجحة بأوزان مع مراعاة مخاطر البنوك خارج الميزانية.

2.2.2 توسيع القاعدة الرأسمالية لدعم متانة المركز المالي للبنوك، وتنمية مصادر تمويلها وتنمية قدرتها على جذب الودائع والاحتفاظ بها بتكلفة أقل، وتحسين قدرتها الايفائية، وحمايتها من المخاطر المصرفية المتنوعة، وايجاد وسادة أمان تمتص صدمات ما بعد الأزمات المصرفية والمالية.

3.2.2 تحسين الأساليب الفنية للرقابة والاشراف على الأنشطة البنكية من خلال وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة المصرفية مع الاشارة إلى الممارسات المصرفية الجيدة في مختلف دول العالم لتحفيز باقي الدول على اتباعها والاستفادة منها.

4.2.2 توحيد أساليب رقابة البنوك المركزية على البنوك الخاضعة لها والعاملة في دولها بغية ازالة التفاوت في قدرة تلك البنوك على المنافسة الدولية.

5.2.2 تسهيل تداول البيانات والمعلومات ودعم الشفافية والافصاح عن اجراءات وأساليب السلطات النقدية مجتمعة ومتمثلة في البنوك المركزية ومحافظيها.

6.2.2 دعم الأنظمة المصرفية ووضع البنوك الدولية في أوضاع متكافئة تنافسياً، وايجاد آليات للتوافق مع المتغيرات المصرفية العالمية.

3.2 قطاع بازل في البنك المركزى المصري

جاء انشاء هذا القطاع في اطار جهود المركزي المصري الساعية نحو تطبيق أفضل الممارسات الدولية الخاصة بتطبيق اتفاقيات بازل للرقابة المصرفية بالبنوك العاملة في مصر، خاصة المعايير الكمية والنوعية للاحتفاظ بالحد الأدنى لرأس المال البنكي، ولادارة المخاطر، والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة. ويختص هذا القطاع بمتابعة أهم اصدارات لجنة بازل للرقابة المصرفية بشكلٍ منتظم للتعرف على المستجدات، ودراسة مدى امكانية تطبيقها بما يتواءم مع خصائص البنوك التابعة للقطاع المصرفي المصري، وبما يتوافق مع إستراتيجية ومبادئ البنك المركزي المصري في هذا الشأن، وفي مقدمتها التيسير والمشورة مع تلك البنوك لضمان تطبيق كافة وحدات الجهاز المصرفي لتلك المقررات بشكلٍ تدريجي. كما يختص القطاع أيضاً بتحديث وتعديل ما سبق اصداره من مقررات بازل، وذلك بالتعاون والتواصل مع بعض الجهات الخارجية المعنية بذلك متمثلة في بنك التسويات الدولية، والبنوك المركزية الأوروبية والعالمية، والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وصندوق النقد العربي. كما يختص القطاع بإعداد وتقديم الدورات التدريبية اللازمة لنقل الخبرات في مجال مقررات بازل إلى العاملين بالجهاز المصرفي المصري، وصقل مهارات الكوادر المصرفية العاملة بالبنوك المركزية لدى الدول العربية والإفريقية ذات التعاون المشترك، وبالتنسيق مع وزارة الخارجية ووزارة التعاون الدولي (https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/AboutBaselSector.aspx).

وكان قد تم توقيع اتفاقية تعاون مشترك بشأن تطبيق مقررات بازلII في عام 2008م بين كل من البنك المركزي المصري والبنك المركزي الأوروبي، وسبعة من البنوك المركزية الأوروبية لدول بلغاريا ورومانيا واليونان وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وجمهورية التشيك؛ حيث تم تحديد برنامج زمني استعداداً للتطبيق خلال ثلاث سنوات بدأت في يناير 2009م. وتم تشكيل فريق عمل متفرغ لهذه المهمة داخل البنك المركزي المصري لتولى ادارة كافة جوانب التطبيق، بالاضافة إلى منسق مقيم بمصر تم ترشيحه من الجانب الأوروبي. ثم قرر مجلس ادارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ 18 ديسمبر 2012م الموافقة على التعليمات الخاصة بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال في اطار تطبيق بازلII، وذلك مع مراعاة التزام البنوك العاملة في مصر – باستثناء فروع البنوك الأجنبية – بالحفاظ على حدٍ أدنى للنسبة 10% بين عناصر القاعدة الرأسمالية (بسط المعيار) وبين الأصول الخطرة المرجحة بأوزان (مقام المعيار)، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل (https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/BaselII.aspx).

وتماشياً مع مقترح لجنة بازلIII باضافة مقياس تكميلي مباشر يُعرف بالرافعة المالية يُدعم معيار كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر تواكباً مع البرنامج الزمني لتطبيق مقررات بازلIII، فقد وافق مجلس ادارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ 7 يوليو 2015م على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية على أن تقوم البنوك بتطبيقها كنسبة استرشادية اعتباراً من نهاية سبتمبر 2015م وحتى عام 2017م، وكنسبة رقابية مُلزمة اعتباراً من عام 2018م. كما وافق مجلس ادارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في 7 إبريل 2016م على تطبيق نسب الدعامة التحوطية Capital Conservation Buffer (CCB) لضمان تغطية الخسائر التي قد تنشأ لدي البنوك المصرية خلال فترات الضغط أو الأزمات المالية، وبهدف الحفاظ على القاعدة الرأسمالية لديها. ووافق مجلس ادارة المركزي بجلسته المنعقدة في 13 يوليو 2016م على اصدار التعليمات الرقابية الخاصة بادارة مخاطر السيولة متضمنة نسبة تغطية السيولة Liquidity Coverage Ratio (LCR)، ونسبة صافي التمويل المستقر Net Stable Funding Ratio (NSFR) (https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/BaselIII.aspx).

4.2 مؤشرات ربحية البنوك

تدعم المؤشرات المالية بشكلٍ عام عملية قياس وتحليل الأداء المالي للبنوك لما تقدمه من بيانات مالية هامة تدلل على ما طرأ من تغيرات على تلك المؤشرات وبشكلٍ خاص مؤشرات كفاية رأس المال والربحية التي تظهر ضمن القوائم المالية السنوية الأساسية والايضاحية المتممة لها، والتي تُظهر نقاط القوة ونقاط الضعف في المركز المالي للبنك. وتتضح أهمية تلك المؤشرات في قدرتها على اجراء مقارنة بين متغيرين؛ حيث أن النسب المالية في حد ذاتها غير ذات دلالة إلا إذا تم مقارنتها أو تنسيبها إلى معايير مقارنة مرجعية أخرى بما يمكن من القياس والتقييم والتحليل.

وتعتبر مؤشرات كفاية رأس المال والربحية ضمن المؤشرات المالية الأساسية المستخدمة في قياس وتقييم الأدء المالي للبنوك بنظام مؤشرات (CAMELs) الذي تستعين به السلطات الرقابية المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية مجتمعة باعتبار أن النظام المصرفي الأمريكي من أقوى الأنظمة المصرفية عالمياً. وفي اطار نتائج هذه المؤشرات يتم وضع المقترحات الملائمة لدعم القطاع المصرفي الأمريكي وكذلك للبنوك التابعة له. كما اجتمعت وكالات التصنيف الثلاثة العالمية المعترف

بها دولياً والمتمثلة في (Standard & Poor's; Fitch IBCA; Moody's) مع السلطات الرقابية المصرفية في الولايات المتحدة بشأن إقرار مجموعة من النسب والمؤشرات المالية لقياس وتقييم الأداء المالي للبنوك سنوياً بما يغطي ستة مناطق مالية للقياس على رأسها كفاية رأس المال والربحية، وكذلك 15 نسبة مالية لقياس تلك المناطق من بينها معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية والعائد على السهم والملاءة المصرفية. على أن يتم تنميطها لجميع البنوك العاملة في السوق المصرفي الأمريكي(Fitch Ratings, 2010; Smart & Meggison, 2012).

ومنذ عام 1991م اتبع البنك المركزي المصري هذا النظام المشار إليه في الاشراف والرقابة على جميع البنوك الخاضعة له، لكنه ركز على أربعة مناطق مالية للقياس تمثلت في الربحية والسيولة والملاءة المصرفية، واصدر قراراً بأن لا يقل معدل كفاية رأس المال للبنوك الخاضعة لاشرافه عن 10.5% كحدٍ أدنى على أن تشمل رأس المال الأساسي ورأس المال المساند منسوباً إلى الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان المخاطر. بالاضافة إلى جودة الأصول التي اختصها البنك المركزي المصري في 24 مايو 2005م باصدار قواعد خاصة وفقاً لأسس تصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء، وتكوين المخصصات ومعايير خاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات. فيما لم يوضح التقرير السنوي للمؤشرات المالية الصادر عن البنك المركزي مؤشر جودة الأصول المحتسب. وعلى هذا الأساس اصدر البنك المركزي المصري قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية عام 2008م (البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، 2010/2009م).

وتعبر الربحية عن صافي محصلة ونتائج العديد من القرارات والسياسات المالية وغير المالية، وبالتالي فإن مؤشرات الربحية توجه عمليات ادارة البنوك؛ حيث أنها تعكس نتائج تأثير كافة العوامل مجتمعة. كما أنها تعبر عن مدى كفاءة البنوك في توظيف أموالها لزيادة ربحيتها ودعم احتياطياتها وزيادة ثروة الملاك وعوائد حملة الأسهم. ويتم حساب الربحية من خلال المؤشرات الثلاثة التالية: (Lei & Chang, 2010; Swamy, 2018; Sathiavanee, 2019; Alam & Islam, 2022)

1.4.2 مؤشر العائد على الأصول

يمثل صافي الربح القابل للتوزيع بعد خصم الضرائب والفوائد منسوباً إلى اجمالي الأصول، ويدلل هذا المؤشر على مدى كفاءة البنك في توظيف أصوله من أجل تحقيق الربحية.

2.4.2 مؤشر العائد على حقوق الملكية

يمثل صافي الربح القابل للتوزيع بعد خصم الضرائب والفوائد منسوباً إلى اجمالي حقوق الملكية، ويدلل هذا المؤشر على مدى كفاءة البنك في توظيف موارده الذاتية المتمثلة في حقوق الملكية لتحقيق الربحية.

3.4.2 مؤشر ربحية السهم

يمثل صافي الربح القابل للتوزيع على مساهمي البنك منسوباً إلى المتوسط المرجح للأسهم العادية، ويدلل هذا المؤشر على القدرة الربحية لسهم البنك ذاته، كما يعتبر هذا المؤشر مكمل لمعدل العائد على الأصول؛ حيث أن الأخير قد يعطي بمفرده نتائج غير مكتملة في حال زيادة رأس مال البنك من حقوق الملكية والأرباح المحتجزة والاحتياطيات أو زيادته من السداد النقدي لمستحقات البنك لدى الأطراف الأخرى خلال المدة المالية.

4.4.2 مؤشر هامش الفائدة الصافي

يمثل سعر الفائدة الذي يتحصل عليه البنك من القروض المقدمة للعملاء والايرادات المشابهة (الفوائد الدائنة) مخصوماً منه سعر الفائدة الذي يدفعه البنك للعملاء على الودائع والتكاليف المشابهة (الفوائد المدينة) منسوباً إلى اجمالي الأصول، ويُطلق عليه أيضاً صافي الدخل من العائد. ويدلل هذا المؤشر على قدرة البنك على توليد ربح تشغيلي من ادارة الموجودات والمطلوبات، من خلال الدور الوسيط للبنك كمنسق بين المودعين بصفتهم عارضي الأموال والمقترضين بصفتهم طالبي الأموال، باعتبار ذلك حجر الزاوية للأنشطة المصرفي، بما ينعكس على نمو واستمرار البنك.

3. البحوث السابقة وتطوير الفروض

توصلت الأدبيات المالية العالمية إلى استنتاجات متباينة بشأن الالتزام بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل على ربحية البنوك. وفيما يلي تعرض الباحثة لأهم البحوث السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع البحث الحالي مرتبة وفقاً لتصاعد زمني، ومصنفة وفقاً للاستنتاجات المشار إليها كالتالي:

1.3 عدم وجود أثر لمعدل كفاية رأس المال على ربحية البنوك

هدف بحث (ثابت، 2002) قياس أثر تطبيق بنوك القطاع العام التجارية المصرية لمقررات بازلI الخاصة بالملاءة المصرفية على ربحية تلك البنوك خلال الفترة (1997-2001م). وتوصلت النتائج إلى عدم وجود ارتباط معنوي بين التزام البنوك مجال التطبيق بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلI وبين ربحية تلك البنوك مقاسة بنسبة العائد على الأصول. كما تبين وجود اختلاف جوهري فيما بين البنوك مجال التطبيق من حيث مدى التزامها بتطبيق مقررات بازلI للملاءة المصرفية.

وتناول بحث (محمود، 2011) معدل كفاية رأس المال من خلال قياس الأداء المالي للبنوك بشأن مدى استيفاء البنوك التجارية عينة البحث متمثلة في بنك مصر باعتباره من البنوك العامة، والبنك التجاري الدولي باعتباره من البنوك الخاصة لمعايير الملاءة المصرفية وفقاً لمقررات بازلI وII، ومدى ملاءمة حقوق الملكية للمخاطر التي تتعرض لها البنوك والتحديات التي تواجه البنوك التجارية التابعة للقطاع المصرفي المصري بشأن تطبيق معايير بازلII للملاءة المصرفية. وتوصلت نتائج هذا البحث إلى أن البنكين التجاريين عينة البحث حافظا على معدلات كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII، علماً بأن معيار كفاية رأس المال الذي الزم به البنك المركزي المصري للبنوك الخاضعة له يقتصر على المخاطر الائتمانية دون باقي المخاطر وفقاً لمقررات بازلII.

وهدف بحث (الشلبي، 2017) استكشاف مدى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل كفاية رأس المال والقروض غير العاملة والسيولة والرفع المالي من ناحية وبين ربحية البنوك التجارية الأردنية من ناحية أخرى مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية، وكذلك بمعدل العائد على الموجودات. وتوصلت نتائج هذا البحث إلى وجود علاقة ارتباط سلبية ذات دلالة احصائية بين القروض غير العاملة والسيولة والرفع المالي من ناحية وبين ربحية البنوك مقاساً بمعدل العائد على الموجودات. وفي المقابل لا توجد هذه العلاقة فيما يتعلق بالربحية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية. كما بينت النتائج عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين كفاية رأس المال وبين ربحية البنوك التجارية الأردنية مجال الدراسة مقاساً بمؤشري العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات.

2.3 وجود أثر لمعدل كفاية رأس المال على ربحية البنوك

استهدف بحث (Naceur & Kandel, 2009) بيان تأثير ضوابط رأس المال المحددة وفقاً لمقررات بازل الدولية على الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية التابعة للقطاع المصرفي المصري قوامها 28 بنكاً عاماً وخاصاً ومشتركاً باستخدام مؤشرات تكلفة الوساطة والربحية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات. وتوصلت نتائج هذا البحث إلى أن البنوك عينة البحث حققت نمواً متزايداً في تكلفة الوساطة عقب تطبيقها لضوابط رأس المال. كما أن لمعدل كفاية رأس المال المقرر وفقاً للجنة بازل تأثير طردي معنوي على تكلفة الوساطة، وكذلك على الربحية مقاسة بنسبة العائد على الموجودات، واسهمت في ذلك عوامل ايجابية عديدة أهمها جهود البنك المركزي المصري في دعم تطبيق تلك الضوابط، وعلى رأسها الالتزام بالحد الأدنى لكفاية رأس المال البنكي.

توصلت نتائج بحث (Mehran & Thakor, 2011) إلى أن لاحتفاظ البنوك برأس مال اضافي وفقاً لمقررات بازلIII تأثير معزز لربحية البنوك، ويقلل من استعداد المساهمين لتحمل مخاطر مفرطة. كما أنه بزيادة رأس مال البنوك يُطالب حاملي الديون بفائدة أقل؛ وهو ما يعني انخفاض تكاليف الديون، وبالتالي ارتفاع العائد على حقوق الملكية. مما يُكسب البنوك حصة سوقية أكبر، ويكون لديها احتمالية أعلى للبقاء والاستمرار، مما ينعكس على تعزيز قدرتها على تحصيل عائدات استثماراتها في المستقبل.

كما ركز بحث (دبيك، 2015) على تحليل العلاقة بين معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازلII وIII وبين ربحية البنوك التجارية المحلية العاملة في فلسطين وعددها سبعة بنوك. وغطى البحث الفترة (2008- 2014م). واعتمد البحث في قياس ربحية البنوك على مؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم. وتوصلت نتائج هذا البحث إلى أن زيادة معدل كفاية رأس مال البنوك محل الدراسة يسبب انخفاض جميع مؤشرات ربحيتها على حدٍ سواء. واوصى البحث بضرورة التطوير وتبني أحدث أساليب ادارة المخاطر المصرفية المتبعة عالمياً وصولاً إلى ضبط وهيكلة المحفظة الائتمانية والاستثمارية لتلك البنوك، اضافة إلى ضرورة البدء في التطبيق المُلزم لمقررات بازلII وIII كاملة.

وبينت نتائج بحث (Noman, et al. 2015) وجود تأثير معنوي سلبي لتطبيق البنوك التجارية لمقررات بازلII للملاءة المصرفية على ربحية تلك البنوك مقاسة بمؤشر العائد على الأصول. وطُبق هذا البحث على 18 بنكاً تجارياً في بنجلادش، وغطى الفترة (2003- 2013م).

واوضحت نتائج بحث (Swamy, 2018) أن لزيادة معدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلIII تأثير مباشر على ربحية البنوك التجارية في الهند خلال الفترة (2002-2011م)، وهو ما أدى إلى زيادة فائدة الايرادات لتلك البنوك. كما تبين أن هذا التأثير قد يكون غير مباشر اقتراناً بالتأثير واسع النطاق لزيادة معدل الكفاية على اتخاذ القرارات اليومية للبنوك الخاصة بالاقراض والتمويل والخزانة والسيولة والعمليات.

كما توصلت نتائج بحث (دحام، 2021) إلى وجود تأثير ايجابي معنوي لمقررات بازل III الخاصة بمعدل كفاية رأس المال ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية مقاساً بمؤشري الربحية المتمثلين في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وباستخدام أسلوب Panel Data. وركز البحث على تحليل مؤشرات الأداء المالي للبنك الأردني والبنك العربي الدولي خلال الفترة (2008- 2018م). كما اوصى البحث بضرورة اعادة النظر في الوضع الحالي لادارة ومراقبة وقياس مخاطر السوق والتشغيل لدى البنكين والتطوير بما يتناسب مع مقررات بازلIII.

واستهدف بحث (دواس، 2022) تقييم مدى تطبيق 16 بنكاً من البنوك التجارية الليبية لمقررات بازلII وIII خلال الفترة (2018-2020م)، واستكشاف تأثير ذلك على ربحية تلك البنوك. وبينت النتائج أن البنوك مجال الدراسة تطبق مقررات بازلII وIII بنسبة 82.74%، كما أن لتطبيقها تأثير ايجابي على ربحية تلك البنوك مقاسة بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، فيما لم يظهر تأثير لتطبيق المقررات على هامش الفائدة الصافي لتلك البنوك.

استناداً إلى التباين فيما بين نتائج البحوث السابقة بشأن وجود أثر سلبي أو ايجابي أو عدم وجود أثر لالتزام البنوك بمعيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل على مؤشرات ربحية البنوك، وكذلك التباين فيما بين البحوث السابقة من حيث تناول معيار الكفاية وفقاً لاتفاقيات بازلI أوII أوIII، وأيضاً التباين بين تلك البحوث من حيث مقاييس الربحية التي اعتمدت عليها؛ حيث أن بعض البحوث استخدمت نسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، وربحية السهم، وهامش الفائدة الصافي منفردة أو مجتمعة. وتناول البحث الحالي معيار كفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازلII الذي الزم البنك المركزي المصري جميع البنوك الخاضعة لاشرافه بقرار تطبيق هذا المعيار منذ عام 2012م ومازال القرار سارياً حتى الآن، ويمكن اشتقاق فروض البحث نظرياً على النحو التالي:

الفرض الأول الرئيس (H1): يؤثر مدى التزام البنوك التجارية عينة البحث بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII تأثيراً معنوياً على مؤشرات ربحيتها، وينبثق عنه الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول (H1a): يؤثر مدى التزام البنوك التجارية عينة البحث بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII تأثيراً معنوياً على مؤشر العائد على الأصول لتلك البنوك.

الفرض الفرعي الثاني (H1b): يؤثر مدى التزام البنوك التجارية عينة البحث بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII تأثيراً معنوياً على مؤشر العائد على حقوق الملكية لتلك البنوك.

الفرض الفرعي الثالث (H1c): يؤثر مدى التزام البنوك التجارية عينة البحث بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII تأثيراً معنوياً على مؤشر ربحية السهم لتلك البنوك.

الفرض الفرعي الرابع (H1d): يؤثر مدى التزام البنوك التجارية عينة البحث بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII تأثيراً معنوياً على مؤشر هامش الفائدة الصافي لتلك البنوك.

ومع اختلاف المدى الزمني الذي تناولته بالدراسة البحوث السابقة، وأيضاً مع اختلاف البيئات المالية والمصرفية التي ركزت عليها البحوث السابقة مقارنة بالبحث الحالي الذي تناول الفترة (2013-2022م)، وركز على البنوك التجارية التابعة للقطاع المصرفي المصري. كما استهدف البحث الحالي قياس وتقييم مدى التباين بين البنوك التجارية العامة والخاصة والمشتركة عينة البحث من حيث التزامها بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII، وعليه تتضح الفجوة البحثية لهذا البحث. واستناداً إلى ما سبق يمكن اشتقاق الفرضين الثاني والثالث للبحث نظرياً على النحو التالي:

الفرض الثاني (H2): يوجد تباين معنوي بين البنوك التجارية العامة والمشتركة والخاصة عينة البحث من حيث الالتزام بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII خلال الفترة (2013-2022م).

الفرض الثالث (H3): يوجد تباين معنوي بين البنوك التجارية العامة والمشتركة والخاصة عينة البحث من حيث مؤشرات ربحيتها خلال الفترة (2013-2022م).

ويوضح الشكل التالي رقم (2) نموذج متغيرات البحث على النحو التالي:

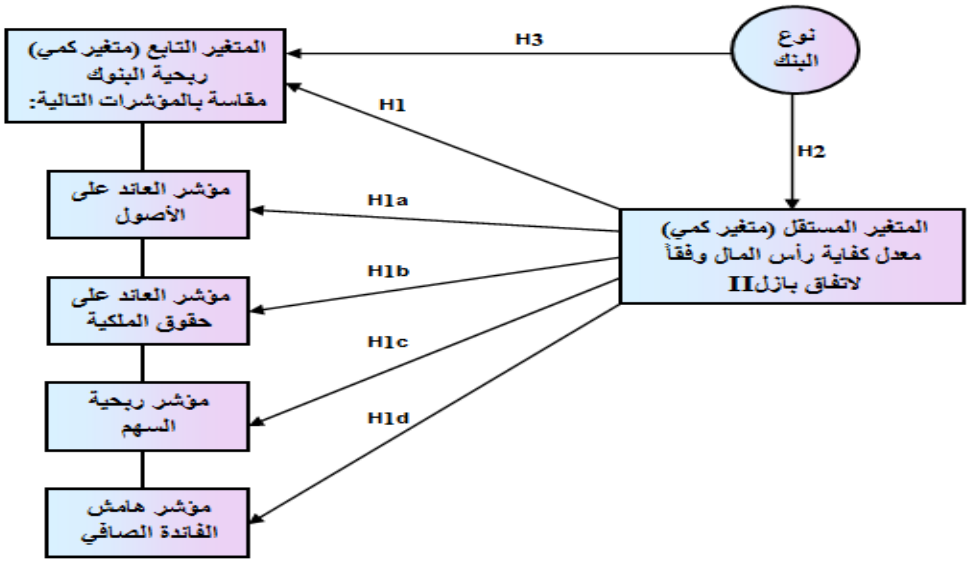

شكل رقم (2) نموذج متغيرات البحث

(المصدر: من إعداد الباحثة طبقاً لمتغيرات البحث)

4. منهجية البحث

1.4 مشكلة البحث

في ظل ما تعرض له العالم خلال الأونة الأخيرة من أزمات مالية وأزمات غير مالية ذات آثار سلبية على الأنظمة المالية، خاصة الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالأنظمة المالية عالمياً بنهاية عام 2007م، والتي على إثرها اعلنت كبرى البنوك افلاسها وفي مقدمتها بنك Lehman Brothers ثاني أضخم البنوك الاستثمارية الأمريكية في سبتمبر 2008م. وما تلى ذلك من تعرض الدول العربية وتحديداً مصر لحالة من عدم استقرار أنظمتها السياسية مع بداية عام 2011م، وما نتج عن ذلك من آثار سلبية انعكست على أنظمتها المالية والمصرفية. اضافة إلى ارتفاع معدلات التضخم محلياً وعالمياً خلال السنوات الأخيرة، والذي القى بظلاله على الأنظمة المالية محلياً وعالمياً. وأخيراً تعرض العالم لأزمة تفشي وباء COVID-19 بنهاية عام 2019م، والذي عصف بالاقتصاد العالمي، وانعكس ذلك أيضاً على الأنظمة المالية والمصرفية محلياً وعالمياً. كل ذلك أدى إلى زيادة وتنوع المخاطر المالية والمصرفية التي تتعرض لها البنوك، مما يتطلب معه ضرورة التزام البنوك بحزمة اللوائح والقيود التي تحددها وتطورها باستمرار لجنة بازل الدولية خاصة ما يتعلق بمتطلبات الحد الأدنى للقاعدة الرأسمالية للبنوك للتحوط ضد المخاطر المالية والأزمات المستقبلية المحتملة. وهو ما يتطلب أيضاً تحديد مدى تأثر الأداء المالي للبنوك خاصة ربحيتها بتلك الالتزامات، باعتبارها مؤسسات مالية هادفة للربح في المقام الأول.

واتساقاً مع ما سبق، يمكن صياغة **مشكلة البحث في التساؤلات التالية:**

1.1.4 هل لالتزام البنوك التجارية التابعة للقطاع المصرفي المصري بالحد الأدنى لكفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازلII تأثير على ربحيتها خلال الفترة (2013-2022م)؟

2.1.4 هل تتباين تلك البنوك وفقاً لنوعها من حيث التزامها بمعيار كفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازلII؟

3.1.4 هل تتباين مؤشرات ربحية تلك البنوك وفقاً لنوعها عقب الزام البنك المركزي المصري لها بمعيار كفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازلII خلال الفترة (2013-2022م)؟

2.4 متغيرات البحث

يعتمد البحث الحالي على المتغيرين التاليين:

1.2.4 كفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازلII (المتغير المستقل):

هو متغير كمي مستقل يُقاس بالحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال للبنوك التجارية عينة البحث وفقاً لمقررات بازلII. واستهدف البحث المعيار وفقاً لمقررات بازلII دون بازلIII، لأن في ضوء اطلاع الباحثة على قرارات البنك المركزي المصري بشأن تطبيق مقررات بازل بجميع مراحلها، ومرحلتي اصلاح القطاع المصرفي المصري الأولى والثانية السابق توضيحها تفصيلاً من خلال الاطار النظري للبحث الحالي، **تبين للباحثة** أن قرار المركزي المصري الصادر في ديسمبر 2012م بشأن التزام البنوك العاملة في مصر باستثناء فروع البنوك الأجنبية بالحد الأدنى لمعدل كفاية رأس

المال البنكي وفقاً لمقررات بازلII مازال هو القرار المُلزم المعمول به حتى العام الجاري. وأن جميع القرارات التالية التي من شأنها تفعيل تطبيق بازلIII تتعلق باضافة نسبة الرافعة المالية ونسبتي السيولة، وهو بمثابة مواكبة للتغير في مكونات المعيار وليس تغيراً في النسبة المقررة للحد الأدنى للكفاية في حد ذاته. كما **اتضح للباحثة** ذلك أيضاً من خلال الاطلاع على معدلات كفاية رأس المال البنكي المدرجة في التقارير والقوائم المالية الدورية الصادرة رسمياً عن البنوك عينة البحث خلال الفترة (2013-2022م) المستهدفة بالدراسة.

2.2.4 ربحية البنوك (المتغير التابع):

وهو أيضاً متغير كمي تابع يُقاس بمؤشرات ربحية البنوك التجارية عينة البحث المتمثلة في مؤشر العائد على الأصول ومؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشر ربحية السهم ومؤشر هامش الفائدة الصافي.

وذلك لتحديد تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بشكلٍ مباشرٍ. ويعرض جدول رقم (1) توصيفاً لمتغيرات البحث ومؤشرات قياسها اعتماداً على المؤشرات التي اعتمدتها وكالات التصنيف العالمية الثلاثة (Fitch IBCA; Standard & Poor's; Moody's)، وكذلك البنك المركزي المصري، كما يعرض الجدول ترميزاً لمتغيري البحث وكيفية قياسهما بما يسهل تحليل البيانات المالية والتحليل الاحصائي للبيانات.

جدول رقم (1) ترميز متغيرات البحث وكيفية قياسها

متغيرات البحث	رمز المتغير	كيفية قياسها
المتغير المستقل **كفاية رأس المال** Capital Adequacy	CA	القاعدة الرأسمالية (رأس المال الأساسي + رأس المال المساند)/اجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل (يُفصح كل بنك سنوياً عنه من خلال القوائم المالية السنوية)
المتغير التابع **ربحية البنوك** Profit of Banks	PoB	**يتم قياسها باستخدام المؤشرات التالية:**
العائد على الأصول Return on Assets	RoA	صافي ربح البنك القابل للتوزيع بعد خصم الفوائد والضرائب/اجمالي الأصول
العائد على حقوق الملكية Return on Equity	RoE	صافي ربح البنك القابل للتوزيع بعد خصم الفوائد والضرائب/اجمالي حقوق الملكية
ربحية السهم Earnings per Share	EpS	صافي الربح القابل للتوزيع على مساهمي البنك/المتوسط المرجح للأسهم العادية المصدرة خلال الفترة بعد استبعاد متوسط الأسهم التي اعاد البنك شرائها ويحتفظ بها ضمن أسهم الخزينة (يُفصح كل بنك عنه سنوياً من خلال القوائم المالية السنوية)
هامش الفائدة الصافي Net Interest Margin	NIM	صافي الدخل من العائد (عائد القروض والايرادات المشابهة – تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة)/اجمالي الأصول

(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء متغيرات البحث)

3.4 أهداف البحث

استهدف هذا البحث ما يلي:

1.3.4 قياس وتقييم مدى التزام البنوك التجارية التابعة للقطاع المصرفي المصري بتطبيق معدل كفاية رأس المال وفقاً لبازلII خلال الفترة (2013-2022م).

2.3.4 بيان مدى وجود تباين معنوي بين البنوك التجارية العامة والمشتركة والخاصة عينة البحث من حيث الالتزام بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII خلال الفترة (2013-2022م).

3.3.4 استكشاف مدى وجود تباين معنوي بين البنوك التجارية العامة والمشتركة والخاصة عينة البحث من حيث ربحيتها بعد الزام البنك المركزي لها بالحد الأدنى لرأس المال البنكي وفقاً لمقررات بازلII خلال الفترة (2013-2022م).

4.4 أهمية البحث

1.4.4 الأهمية العلمية:

تتمثل في التركيز على موضوع الحد الأدنى لكفاية رأس المال، فيما توصل إليه البحث من نتائج، والتي قدمت تفسير لمدى تأثير الالتزام بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لبازلII على ربحية البنوك التجارية التابعة للقطاع المصرفي المصري. وكذلك تفسير مدى التباين بين البنوك التجارية عينة البحث العامة والخاصة والمشتركة (وفقاً لنوعها) من حيث الالتزام بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII، والتباين بين تلك البنوك من حيث ربحيتها عقب التزامها بتطبيق معيار الحد الأدنى لكفاية رأس المال البنكي وفقاً لبازلII.

2.4.4 الأهمية التطبيقية:

تتمثل في الاسهام في دراسة تأثير التزام البنوك التجارية التابعة للقطاع المصرفي المصري بالحد الأدنى لكفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII منذ الزام البنك المركزي المصري لكافة البنوك الخاضعة لاشرافه بتلك المقررات عام 2012م. باعتبار أن رأس مال البنوك بمثابة وسادة الأمان التي تمتص صدمات الخسائر غير المتوقعة التي قد تتعرض لها البنوك، ويحافظ على سلامة الأنظمة المصرفية. فلا يمكن تجاهل هذا التأثير والتباين فيه من بنكٍ لآخر؛ حيث أن دراسة هذا الأثر سيفيد البنك المركزي المصري في صنع واتخاذ قرارات سليمة بشأن الانتقال إلى تنفيذ مقررات بازلIII فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال، اضافة إلى مساعدة البنوك التجارية في تطوير أدائها المصرفي من حيث رأس المال. كما أن لمؤشر كفاية رأس المال وكذلك لمؤشرات ربحية البنوك التجارية أهمية بالغة باعتبارها من أهم عناصر قوة ومتانة الأداء المالي للبنوك، وتزيد من مستوى الثقة في تلك البنوك باعتبارها من أهم المؤسسات المالية الأكثر ربحية وسيولة وأمان والأوسع انتشاراً نظراً لاتساع نطاق أنشطتها وامتدادها إلى جمهور متنوع وعريض. كما أنها تلعب دوراً خطيراً في تحقيق التوازن المالي والاقتصادي من خلال تعبئة الودائع والمدخرات المالية لتحويلها إلى قروض ولاعادة ضخها بكفاءة في استثمارات تعضد الاقتصاد المصري، وتحسن من التصنيف الائتماني للقطاع المصرفي المصري.

5.4 مجتمع وعينة البحث

يشمل مجتمع البحث جميع البنوك التابعة للقطاع المصرفي المصري والخاضعة لاشراف البنك المركزي المصري، وعددها 38بنكاً منها تسعة بنوكاً حكومية، وبنكين خاصين، وبنك اسلامي واحد، و15بنكاً عربياً، وخمسة بنوكاً أجنبية، وستة بنوكاً ذات استثمارات مشتركة، اضافة إلى 17مكتب تمثيل لبنوك أجنبية. وعينة البحث عينة غرضية مقصودة وغير احتمالية Purposive Sample تم توصيفها تفصيلاً من خلال جدول رقم (2)؛ حيث ضمت العينة أربعة بنوك تجارية متمثلة في البنك الأهلي المصري وبنك مصر، وهما بنكين تجاريين حكوميين، والبنك العربي الأفريقي الدولي باعتباره بنك تجاري مشترك، اضافة إلى بنك قطر الوطنى الأهلي باعتباره بنك تجاري خاص عربي. وتم اختيارها بما يخدم أهداف البحث وفقاً للاشتراطات التالية:

1.5.4 أن تمثل البنوك عينة البحث مجتمع البحث تمثيلاً صحيحاً من حيث الالتزام بمعيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII.

2.5.4 أن تُجرى تعاملات نشطة على البنوك عينة البحث أثناء إعداد البحث الحالي، وأيضاً أثناء الفترة الزمنية التي يستهدفها البحث بالتحليل لكي تتمكن الباحثة من توفير القوائم المالية السنوية المتسقة لتلك البنوك.

3.5.4 الاتساق الزمني بين القوائم المالية السنوية للبنوك عينة البحث؛ حيث أن جميعها تُصدر قوائم مالية دورية ربع سنوية، وذلك لضمان موضوعية المقارنة والتقييم.

جدول رقم (2) توصيف البنوك التجارية عينة البحث

م	البنوك عينة البحث	تاريخ التأسيس	نوع البنك	رأس المال	الملكية والانتشار
1	**البنك الأهلي المصري National Bank of Egypt (NBE)**	1898م	تجاري عام	143 مليار جنية	ملكية عامة 100% يضم 562فرعاً ووحدة مصرفية، يضم خمسة فروع خارج مصر في (المملكة المتحدة، السودان، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين)، يضم ثلاثة مكاتب تمثيل خارج مصر في (جنوب أفريقيا، الإمارات العربية المتحدة، إثيوبيا).
2	**بنك مصر Misr Bank (MB)**	1920م	تجاري عام	165 مليار جنية	ملكية عامة 100% يضم 800فرعاً ووحدة مصرفية داخل مصر، ويضم خمسة فروع خارج مصر في الإمارات العربية المتحدة، وثلاثة فروع في فرنسا، ألمانيا، لبنان، ويضم أربعة مكاتب تمثيل خارج مصر في (الصين، روسيا، كوريا الجنوبية، إيطاليا، كوت ديفوار)
3	**البنك العربي الأفريقي الدولي Arab Afirica International Bank (AAIB)**	1964م	تجاري مشترك	ما يعادل 41 مليار جنية	أول بنك متعدد الجنسيات في مصر، برأس مال مشترك مصري عربي، ويمتلك البنك المركزي المصري منه نسبة 49.37%، وتمتلك الهيئة العامة للاستثمار بالكويت بنسبة 49.37%، وأسهم متداولة بنسبة 1.26%. ويضم 93 فرعاً داخل مصر، ويضم فرعين خارج مصر في الإمارات العربية المتحدة ولبنان.
4	**بنك قطر الوطني الأهلي QNB Alahli**	1978م	تجاري خاص عربي	ما يعادل 11مليار جنية	تمتلك مجموعة QNB منه نسبة 94.967%، وأسهم متداولة بنسبة 5.033%، ويضم 231 فرعاً داخل مصر.

(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء بالرجوع إلى htt://www.bankscope.html)

6.4 نوع البيانات ومصادرها وأساليب تجميعها

اعتمد البحث الحالي على نمط البيانات الثانوية؛ حيث أنها تلائم طبيعة البحث الحالي وبما يخدم أهدافه، من خلال اطلاع الباحثة على الأدبيات المالية العربية والأجنبية التي أُتيحت لها بشأن تطور اتفاقيات بازل الدولية ومعيار الحد الأدنى لكفاية رأس المال وفقاً لها. اضافة إلى البيانات المالية الواردة في التقارير والنشرات الرسمية الدورية الصادرة عن البنك المركزي المصري والقوائم المالية المجمعة والتقارير السنوية الصادرة عن البنوك التجارية عينة البحث التي تغطي الفترة (2013-2022م)، والتي تعكس نتائج أعمال تلك البنوك ومؤشرات كفاية رأسمالها المصرفي وربحيتها خلال تلك الفترة.

7.4 أساليب التحليل الاحصائي للبيانات

اعتمد البحث الحالي على أساليب الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث متضمنة أدنى وأعلى قيمة والمدى بينهما، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ومعامل التباين والترتيب وفقاً للأهمية النسبية، معاملي التفلطح والالتواء. اضافة إلى بعض أساليب التحليل الاحصائي للبيانات متضمنة مصفوفة معاملات ارتباط Pearson بين متغيرات البحث، واختبار ANOVA One Way للتباين المعنوي بين بنوك العينة من حيث متغيرات البحث، وأسلوب السلاسل الزمنية، وتحليل نماذج الانحدار البسيط لمتغيرات البحث وتقديرات معلمات النماذج بطريقة المربعات الصغرى الخطية (OLS) باستخدام برنامج Eviews10.

8.4 حدود البحث

اقتصر موضوع البحث الحالي على بيان الانعكاسات المحتملة لمعيار كفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازلII على ربحية البنوك التجارية التابعة للقطاع المصرفي المصري خلال الفترة (2013-2022م) مقاسة بمؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم وهامش الفائدة الصافي. واقتصرت البنوك عينة البحث على البنك الأهلي المصري وبنك مصر والبنك العربي الأفريقي الدولي وبنك قطر الوطني الأهلي. وامتدت الفترة الزمنية التي تم خلالها تجميع البيانات وتحليلها وإعداد البحث الحالي من سبتمبر 2022م وحتى ديسمبر 2022م.

5. تحليل البيانات المالية للبنوك عينة البحث*

توضح بيانات جدول رقم (3) مدى التطور في معدلات كفاية رأس المال، وكذلك مؤشرات ربحية البنوك التجارية عينة البحث خلال الفترة (2013-2022م). وللمزيد من التوضيح تصور الباحثة البيانات الواردة بالجدول من خلال الأشكال البيانية أرقام (3)، (4)، (5)، (6)، (7)، وذلك على النحو التالي:

* ملحوظة: جميع الجداول والأشكال البيانية الموضحة لنتائج تحليل البيانات المالية من إعداد الباحثة في ضوء البيانات المالية الواردة في التقارير السنوية والقوائم المالية المجمعة الصادرة عن البنوك عينة البحث خلال الفترة (2013-2022م).

1.5 معدل كفاية رأس المال

حقق البنك الأهلي المصري نمواً في معدل كفاية رأس المال خلال عام 2014م بنسبة تغير ضئيلة بلغت 4.88%، ليتراجع المعدل خلال عامي 2015م، 2016م بنسبتي تغير 4.46-% و2.38-% على التوالي، ليعود للارتفاع بنسبة تغير ايجابي ملحوظ بلغت 22.5%. ثم بدأ في التراجع خلال أعوام 2018م، 2019م، 2020م، 2021م بنسب تغير بالانخفاض بلغت 19.11%، 10.88%، 4.34%، 3.04-% على التوالي، ثم زاد المعدل زيادة ملحوظة في عام 2022م بنسبة تغير ايجابي بلغت 29.14%.

كما تلاحظ أن بنك مصر حقق انخفاضاً في معدل كفاية رأس المال خلال أعوام 2014م، 2015م، 2016م بنسب تغير للانخفاض بلغت 2.88-%، 4.18-%، 8.02-% على التوالي، ليحقق نمواً مفاجئاً ملحوظاً خلال عام 2017م بنسبة تغير للارتفاع بلغت 30.48%، ليتراجع ثانية خلال عامي 2018م، 2019م بنسبتي تغير بالانخفاض 1.52%، 5.08-% على التوالي. ثم عاد للارتفاع في عام 2020م بنسبة تغير للارتفاع ملحوظ بلغت 30.08%، لينخفض في عام 2021م بنسبة تغير سالبة بلغت 19.16-%، ويعود في العام التالي 2022م إلى النمو ثانية بنسبة تغير للارتفاع بلغت 18.68%.

وحقق البنك العربي الأفريقي الدولي تراجعاً في معدل كفاية رأس المال خلال عامي 2014م، 2015م بنسبي تغير للتراجع 1.34-%، 6.6-%. وارتفع المعدل في عام 2016م بشكلٍ ملحوظ بنسبة تغير بالزيادة بلغت 29.88%، ثم تراجع بقوة في عام 2017م بنسبة تغير للانخفاض بلغت 22.6-%، وعاد للنمو خلال عامي 2018م، 2019م بنسبتي تغير للنمو 0.11%، 23.93% على التوالي، ليعود إلى الانخفاض بشكلٍ ملحوظ خلال الأعوام 2020م، 2021م، 2022م بنسب تغير بلغت 1.87-%، 06.88%، 2.51-% على التوالي.

وبشأن بنك قطر الوطني الأهلي، حقق البنك زيادة ضئيلة في معدل كفاية رأس المال في عام 2014م بنسب تغير بالزيادة بلغت 4.02%، لينخفض انخفاضاً ملحوظاً ومفاجئاً في عام 2015م بنسبة تغير سالبة بلغت 74.14-%، ليبدأ في الزيادة ثانية خلال عام 2017م بنسبة تغير للارتفاع بلغت 45.62%، ليعود للتراجع مرة أخرى خلال الأعوام التالية إلى أن يصل الانخفاض إلى أدنى مستوياته في عام 2022م؛ حيث بلغت نسبة التغير بالتراجع 1.009-% في معدل كفاية رأس المال التي حققها البنك.

2.5 معدل العائد على الأصول

حقق البنك الأهلي المصري انخفاضاً في معدل العائد على الأصول خلال عام 2014م بنسبة تغير بلغت 0.96-%، وحقق خلال عامي 2015م، 2016م نمواً ملحوظاً بنسبتي تغير للارتفاع 18.63%، 81.93%، ثم تراجع المعدل ثانية في عامي 2017م، 2018م بنسبتي تغير 44.46-%، 33.53-% على التوالي. ثم حقق نمواً ملحوظاً خلال عام 2019م بنسبة تغير بالارتفاع بلغت 92.35%، ليعود إلى التراجع لأدنى نسبة تغير للانخفاض خلال عام 2020م بلغت 49.12-%، ليحاول الصعود خلال عام 2021م بنسبة تغير ظلت سالبة بلغت 9.53-%، ليعود للتراجع ثانية في عام 2022م بنسبة تغير للانخفاض بلغت 29.18-%.

كما حقق بنك مصر نمواً ملحوظاً خلال عام 2014م بنسبة تغير بلغت 72.18%، ليبدأ في الانخفاض خلال الأعوام 2015م، 2016م، 2017م، 2018م بنسب تغير للانخفاض بلغت 37.77%، 1.42%، 18.82-%، 55.82-% على التوالي. ليعود للنمو الملحوظ، ويحقق أعلى نسبة تغير ايجابي في عام 2019م بلغت 93.68%، ليتراجع ثانية خلال عامي 2020م، 2021م بنسبتي تغير للانخفاض بلغتا 1.23%، 18.44-% على التوالي. ثم عاد المعدل للنمو مرة أخرى خلال عام 2022م، وحقق نسبة تغير بالارتفاع بلغت 25.61%.

وتبين أن البنك العربي الأفريقي الدولي حقق انخفاضاً في معدل العائد على الأصول خلال عام 2014م بنسبة تغير سالبة بلغت 7.21-%، ليعود للنمو خلال عام 2015م بنسبة تغير بالزيادة بلغت 4.21%، ثم واصل نموه بشكلٍ ملحوظٍ ليحقق أعلى معدلات النمو خلال عام 2016م بنسبة تغير للارتفاع بلغت 59.22%، ثم حقق تراجعاً في عام 2017م بنسبة تغير سالبة بلغت 15.04-%، ليحقق ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2018م بنسبة تغير بلغت 7.33%، ويعود للانخفاض ثانية خلال عامي 2019م، 2020م، ويحقق أدنى مستويات تراجع المعدل بنسبتي تغير 30.82-%، 64.7-% على التوالي، ليعود للنمو الملحوظ في عام 2021م بنسبة تغير للارتفاع بلغت 58.64%، ثم تراجع المعدل مرة أخرى بنسب تغير للانخفاض بلغت 27.41-%.

وحقق بنك قطر الوطني الأهلي تراجعاً في معدل العائد على الأصول في عام 2014م بنسبة تغير للانخفاض بلغت 8.21-%، ليعود للنمو خلال عام 2015م بنسبة تغير للنمو بلغت 21.6%، ليتراجع ثانية خلال عام 2016م بنسبة تغير للانخفاض بلغت 8.7-%، ليحقق ارتفاعاً طفيفاً خلال عام الأعوام 2017م، 2018م، 2019م بنسب تغير للارتفاع بلغت 12.53%، 10.21%، 13.33% على التوالي. كما حقق المعدل تراجعاً خلال عامي 2020م، 2021م بنسبتي تغير للانخفاض - 16.58%، 17.82-%، ليعود للنمو مرة أخرى خلال عام 2022م بنسبة تغير للارتفاع بلغت 21.26%.

3.5 معدل العائد على حقوق الملكية

تلاحظ أن البنك الأهلي المصري حقق خلال عام 2014م تراجعاً في معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة تغير للانخفاض بلغت 16.75-%، ليحقق ارتفاعاً ملحوظاً في هذا المعدل خلال عامي 2015م، 2016م، ويصل إلى أعلى نسب التغير الايجابي بنسبتي تغير 20.13%، 79.88%، ليهبط ثانية بحدة خلال عامي 2017م، 2018م، ويحقق نسبتي تغير للانخفاض 51.55-%، 30.12-%. ثم عاد للارتفاع مرة أخرى في عام 2019م بنسبة تغير ايجابي في المعدل بلغت 67.88%، ليتراجع بشكلٍ ملحوظٍ خلال عام 2020م لتبلغ نسبة التغير للانخفاض 41.53-%، ثم حقق المعدل نمواً ضئيلاً للغاية خلال عامي 2021م، 2022م بنسبتي تغير 8.41%، 8.62% على التوالي.

فيما حقق بنك مصر ارتفاعاً ضئيلاً في معدل العائد على حقوق الملكية خلال عام 2014م، ليصل عقب ذلك إلى أعلى مستويات النمو خلال الفترة (2013-2022م) المستهدفة بالدراسة في عام 2015م؛ حيث أنه حقق نسبة تغير للارتفاع بلغت 96.09%، لينخفض بعدها خلال الأعوام 2016م، 2017م، 2018م ويحقق نسب تغير للانخفاض بلغت 15.23%، 39.21-%، 41.6-% على التوالي. وعاد المعدل إلى النمو الملحوظ خلال عام 2019م؛ حيث أنه تغير صعوداً بنسبة تغير بلغت 78.23%، لينخفض بشدة خلال عامي 2020م، 2021م بنسبتي تغير 6.26-%، 9.82-%، ليرتفع مرة أخرى ارتفاعاً طفيفاً في عام 2022م، ويحقق نسبة تغير بالزيادة بلغت 18.74%.

كما حقق البنك العربي الأفريقي الدولي تراجعاً في معدل العائد على الأصول خلال عام 2014م بنسبة تغير للانخفاض بلغت 1.44-%، ليحقق نمواً ضئيلاً خلال عامي 2015م، 2016م بنسبتي تغير بالارتفاع بلغت 11.03%، 3.46% على التوالي. ليعود للانخفاض خلال الأعوام 2017م، 2018م، 2019م ليصل إلى أدنى مستوياته – خلال الفترة المستهدفة بالدراسة – في عام 2020م، ليحقق نسب تغير بالانخفاض بلغت 10.47-%، 5.31-%، 29.82-%، 60.28-% على التوالي. ثم عاد للنمو بشكلٍ ملحوظٍ ليحقق أعلى معدلاته – خلال الفترة التي يغطيها البحث (2013-2022م) – في عام 2021م بنسب تغير للارتفاع بلغت 62.24%، ثم تراجع بشدة خلال عام 2022م ليحقق نسبة تغير سالبة بلغت 34.02-%.

وأخيراً بنك قطر الوطني الأهلي، الذي حقق تراجعاً كباقي بنوك العينة في معدل العائد على حقوق الملكية خلال عام 2014م بنسبة تغير للانخفاض بلغت 1.74-%، ليحقق صعوداً خلال عام 2015م بنسب تغير للارتفاع بلغت 23.43%، ليتذبذب المؤشر خلال السنوات 2016م، 2017م، 2018م، 2019م، 2020م، 2021م بين الصعود والهبوط بنسب تغير بلغت 15.25%، 0.05-%، 1.73%، 2.51-%، 22.37-%، 13% على التوالي. ليعود إلى النمو من جديد خلال عام 2022م، ويحقق أعلى مستويات النمو خلال فترة الدراسة بنسبة تغير للارتفاع بلغت 31.3%.

4.5 مؤشر ربحية السهم

حقق مؤشر ربحية سهم البنك الأهلي المصري تذبذباً صعوداً وهبوطاً بدءاً من عام 2014م وحتى عام 2020م، ليبدأ في النمو في عام 2021م بنسبة تغير للارتفاع بلغت 16.66%، ويواصل النمو في عام 2022م بنسبة تغير للنمو بلغت 33.33%. علماً بأنه حقق أعلى نسبة تغير للارتفاع – خلال الفترة المستهدفة بالدراسة – في عام 2016م بنسبة تغير 94.44%. كما أنه حقق أدنى نسبة تغير للانخفاض خلال نفس الفترة في عام 2020م بلغت 63.26-%.

وحقق مؤشر ربحية السهم لبنك مصر تذبذباً خلال الفترة المستهدفة بالدراسة (2013-2022م) صعوداً وهبوطاً؛ حيث أنه وصل إلى أعلى مستويات النمو في عام 2014م بنسبة تغير للارتفاع بلغت 128.88%، كما وصل المؤشر إلى أدنى مستوياته خلال عام 2018م بنسبة تغير للانخفاض سالبة بلغت 54.15-%.

كما حقق مؤشر ربحية السهم للبنك العربي الأفريقي الدولي نمواً طفيفاً خلال عامي 2014م، 2015م بنسبتي تغير للارتفاع 9.14%، 27.31% على التوالي، ليتراجع بعدها في عام 2016م، ويصل إلى أدنى مستويات النمو بنسبة تغير بالانخفاض بلغت 76.11-%، ليحقق المؤشر خلال عام 2017م نمواً طفيفاً بنسبة تغير بلغت 0.84%، ليستقر عند نفس النسبة خلال عام 2018م، ويعود ثانية للانخفاض حتى عام 2022م.

وتذبذب مؤشر ربحية سهم بنك قطر الوطني الأهلي بين النمو والتراجع المحدود خلال فترة الدراسة؛ حيث وصل المؤشر إلى أعلى مستويات النمو بنسبة تغير بالارتفاع بلغت 20.9% في عام 2015م. وفي المقابل وصل المؤشر إلى أدنى مستويات التراجع في عام 2020م بنسبة تغير بالانخفاض بلغت 10.2-%.

5.5 معدل هامش الفائدة الصافي

حقق معدل هامش الفائدة الصافي للبنك الأهلي المصري تراجعاً خلال عام 2014م بنسبة تغير سالبة 18.77-% مقارنة بعام 2013م، ثم حقق نمواً خلال عامي 2015م، 2016م بنسبتي تغير للنمو بلغتا 11.82%، 17.41% على التوالي،ليعود للتراجع بشكلٍ ملحوظٍ خلال عامي 2017م، 2018م بنسبتي تغير للانخفاض بلغتا 22.89-%، 38.98-%. ثم عاد المعدل إلى النمو ليصل إلى أعلى نسبة تغير للارتفاع غير مسبوقة خلال فترة الدراسة؛ حيث بلغت النسبة 123.9%، ليتراجع ثانية خلال الأعوام الثلاثة المتتالية 2020م، 2021م، 2022م، ويحقق نسب تراجع بلغت 34.39-%، - 10.82%، 28.21-%.

كما حقق بنك مصر انخفاضاً في معدل هامش الفائدة الصافي خلال عام 2014م مقارنة بعام 2013م بنسبة 5.15-%، ثم حقق نمواً طفيفاً خلال عام 2015م ليعود للتراجع خلال عام 2016م بنسبة 2.57%، ليبدأ في التذبذب صعوداً وهبوطاً بشكلٍ ملحوظٍ منذ عام 2017م وحتى عام 2021م بنسب تغير بلغت 24.96-%، 65.21-%، 165.21%، 69.53-%، 59.45-%. ليصعد المعدل إلى أعلى مستويات النمو خلال عام 2022م بنسبة تغير بلغت 359.55%.

وعن البنك العربي الأفريقي الدولي فقد حقق انخفاضاً في معدل هامش الفائدة الصافي في عام 2014م مقارنة بعام 2013م؛ حيث بلغت نسبة التراجع 24.02-%. ليصعد خلال عامي 2015م، 2016م بنسبتي تغير للارتفاع بلغتا 1.91%، 27.62%. ليعود للتراجع خلال عامي 2017م، 2018م بنسبتي 36.73-%، 15.27-%. ثم حقق المعدل ارتفاعاً خلال عام 2019م بنسبة تغير 28.37%، ليتراجع بعدها خلال أعوام 2020م، 2021م، 2022م بنسب تغير للانخفاض بلغت 11.98%، 10.9-%، 4.15-% على التوالي.

وأخيراً بشأن معدل هامش الفائدة الصافي لبنك قطر الوطني الأهلي، فقد حقق المعدل انخفاضاً خلال عام 2014م عن عام 2013م بنسبة 8.51-%، ثم حقق المعدل ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2015م بنسبة 3.66%. وعاد للتراجع خلال عام 2016م بنسبة تغير للانخفاض 0.16-%، وبدأ في النمو ثانية خلال أعوام 2017م، 2018م، 2019م بنسب نمو بلغت 5.51%، 9.7%، 17.54% على التوالي. ليعود المعدل إلى الانخفاض خلال عام 2020م بنسبة تراجع بلغت 0.13%، ويصل إلى أدنى مستوياته خلال عام 2021م، ويحقق نسبة تراجع بلغت 59.37%، ثم عاد للارتفاع خلال عام 2022م محققاً نسبة نمو بلغت 7.07%.

بناءً على ما سبق **اتضح للباحثة** أن بنوك العينة جميعها التزمت بتطبيق معيار كفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازلII منذ عام 2013م مع اتباعها سياسة استثمارية متحفظة بالاستثمار في الأوراق المالية الحكومية. كما اتضح أن جميع معدلات كفاية رأس المال المحققة لجميع بنوك العينة خلال الفترة (2013-2022م) المستهدفة بالدراسة، وكذلك جميع متوسطات معدل كفاية رأس المال للبنوك الأربعة عينة البحث متمثلة في البنك الأهلي المصري وبنك مصر والبنك العربي الأفريقي الدولي وبنك قطر الوطني الأهلي بلغت 13.61%، 14.82%، 19.13%، 17.49% على التوالي. كما أن جميعها تفوق كثيراً الحد الأدنى لكفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازلII والمقرر بنسبة لا تقل عن 8%، وكذلك الحد الأدنى لكفاية رأس المال الذي أقره البنك المركزي المصري بنسبة لا تقل عن 10%، من خلال قراره الصادر في ديسمبر 2012م. كما أنها تفوق أيضاً الحد الأدنى وفقاً لاتفاق بازلIII والمقرر بنسبة لا تقل عن 10.5%، خاصة بالنظر إلى معدلات كفاية رأس المال التي حققتها بنوك العينة في عام 2019م، ذلك العام الذي يواكب بدء التنفيذ الفعلي لاتفاق بازلIII؛ مما يدل على قوة سياسات البنك المركزي المصري المتشددة والمُلزمة للبنوك الخاضعة لاشرافه، وبشكلٍ خاص البنوك عينة البحث

لتحقيق الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازلII، واستعداداً لتفعيل تطبيق متطلبات كفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازلIII، وهو ما ينعكس أثره أيضاً على تدعيم مستوى ثقة العملاء في القدرة الايفائية لتلك البنوك خاصة فئة المودعين وغيرهم من الدائنين، والتحوط ضد مخاطر التقلبات في الدورات الاقتصادية، وتحسين التصنيف الائتماني العالمي للقطاع المصرفي ككل.

كما **تبين للباحثة** أن متوسطات معدل كفاية رأس المال للبنوك الخاصة والمشتركة تفوق البنوك العامة، وتفوق أيضاً المتوسط العام لمعدل كفاية رأس المال لبنوك العينة مع الحفاظ في نفس الوقت على جودة المحفظة الائتمانية لها؛ وهو ما يدل على أن البنوك الخاصة والمشتركة حرصت على الالتزام بقرار البنك المركزي المصري الصادر في عام 2012م بشأن الحد الأدنى لكفاية رأس المال المصرفي تلافياً للشطب من سجل البنوك لدى البنك المركزي المصري، كما حرصت جميع بنوك العينة على الالتزام بهذا القرار لتدعيم وتوسيع قاعدتها الرأسمالية وجعلها أكثر سيولة بما يضمن التصدى للمخاطر والأزمات المالية المحتملة وامتصاص الخسائر التي قد تنتج عنها والوفاء بالمطالبات المفاجئة التي قد تحدث جراء ذلك، واستعداداً لما قد يصدر عن البنك المركزي المصري من قرارات بشأن الانتقال إلى تطبيق مقررات بازلIII خاصة ما يتعلق بالحد الأدنى لكفاية رأس المال والسيولة البنكية.

وبشأن مؤشرات الربحية **تُعزي الباحثة** أسباب انخفاض مؤشرات ربحية البنوك عينة البحث خلال عامي 2013م، 2014م إلى ما شهدته البلاد من حالة عدم الاستقرار السياسي عقب أحداث يناير 2011م، والذي انعكس على كافة القطاعات الاقتصادية التي تعرضت لاضطرابات، وعلى رأسها القطاع المصرفي المصري والبنوك التابعة له. اضافة إلى زيادة الأعباء على بنوك القطاع، والتي من بينها البنوك عينة البحث من تكاليف التشغيل والضرائب والفوائد، وبالتالي انخفاض صافي أرباح تلك البنوك بعد خصم الفوائد والضرائب مقارنة بأصولها وحقوق ملكيتها؛ ويعني ذلك انخفاض قدرتها على استغلال مواردها الذاتية من حقوق ملكية وأصول في توليد أرباح. ويعني ذلك أيضاً انخفاض كفاءة توظيف بنوك العينة لأصولها وودائعها، وزيادة قيم مخصصاتها الائتمانية نتيجة لاحتمال احتواء محافظ الائتمان لتلك البنوك على قروض طويلة الأجل غير جيدة. لتبدأ مؤشرات ربحية بنوك العينة في النمو بعد تعافي القطاع المصرفي بحلول عام 2015م ومواصلة النمو خلال عام 2016م.

كما **تُرجع الباحثة** أسباب تراجع مؤشرات ربحية بنوك العينة خلال عامي 2017م، 2018م إلى احتمال انخراط تلك البنوك في استثمارات مالية عالية المخاطر والعوائد في ظل زيادة معدلات التضخم واتخاذ البنك المركزي المصري قرارات خاصة بتحرير سعر الصرف والتعويم المفاجئ للجنيه المصري وزيادة أسعار الفائدة بنسبة 3% في اجتماع استثنائي في 3 نوفمبر 2016م، وكذلك إلى قرار البنك المركزي المصري الصادر بشأن الزام جميع البنوك الخاضعة لاشرافه بتطبيق مقررات بازلIII الخاصة بنسبة الرافعة المالية Financial Leverage Ratio غير المرجحة بالمخاطر إلى 3% بحدٍ أدنى وجعلها نسبة رقابية منذ عام 2018م. كما **تُعزي الباحثة** سبب ارتفاع مؤشرات ربحية بنوك العينة إلى قيام لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري بتخفيض أسعار الفائدة بنسبة 4.5% خلال عام 2019م. ويدل ذلك أيضاً على كفاءة ادارة بنوك العينة في استخدام أصول تلك البنوك وحقوق ملكيتها في توليد أرباح بما يعزز مركزها المالي. **وتُعزي الباحثة** سبب التراجع الحاد في مؤشرات ربحية البنوك عينة البحث خلال عامي 2020م، 2021م إلى تفشي جائحة COVID-19، وما تخلف عنها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد العالمي والقطاعات المصرفية عالمياً، وحدوث انكماش حاد في أسواق المال وتقلبات وأزمات مالية حادة؛ حيث أن 30% من الأوراق المالية عالمياً تبخرت قيمتها في غضون الأسابيع القليلة الأولى من تفشي الجائحة.

جدول رقم (3) تطور مؤشرات كفاية رأس المال وربحية البنوك عينة البحث خلال الفترة (2013-2022م)

م	البنوك	المؤشرات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	المتوسط
1	البنك الأهلي المصري	CA	0.1004	0.1053	0.1006	0.0982	0.1203	0.1433	0.1589	0.1658	0.1609	0.2078	0.1361
		فروق التغير	-	0.0049	-0.0047	-0.0024	0.0221	0.023	0.0156	0.0069	-0.0049	0.0469	
		نسب التغير(%)	-	4.88	-4.46	-2.38	22.5	19.11	10.88	4.34	-3.04	29.14	
		RoA	0.00829	0.00821	0.00974	0.01772	0.00984	0.00654	0.01258	0.00640	0.00579	0.00349	0.00886
		فروق التغير	-	-0.00008	0.00153	0.00798	-0.00788	-0.0033	0.00604	-0.00618	-0.00061	-0.0023	
		نسب التغير(%)	-	-0.96	18.63	81.93	-44.46	-33.53	92.35	-49.12	-9.53	-39.72	
		RoE	0.179	0.149	0.179	0.322	0.156	0.109	0.183	0.107	0.116	0.126	0.1626
		فروق التغير	-	-0.03	0.03	0.143	-0.166	-0.047	0.074	-0.076	0.009	0.01	
		نسب التغير(%)	-	-16.75	20.13	79.88	-51.55	-30.12	67.88	-.41.53	8.41	8.62	
		EpS	0.29	0.35	0.36	0.70	0.71	0.33	0.49	0.18	0.21	0.2078	0.1361
		فروق التغير	-	0.06	0.01	0.34	0.01	-0.38	0.16	-0.31	0.03	0.0469	
		نسب التغير(%)	-	20.68	2.85	94.44	1.42	-53.52	48.48	-63.26	16.66	29.14	
		NIM	0.03010	0.02445	0.02734	0.03210	0.02475	0.01510	0.03381	0.02218	0.01978	0.01420	0.02438
		فروق التغير	-	-0.00565	0.00289	0.00476	-0.00735	-0.00965	0.01871	-0.01163	-0.0024	-0.00558	
		نسب التغير(%)	-	-18.77	11.82	17.41	-22.89	-38.98	123.9	-34.39	-10.82	-28.21	

2	بنك مصر	CA	0.1353	0.1314	0.1259	0.1158	0.1511	0.1534	0.1456	0.1894	0.1531	0.1817	0.1482
		فروق التغير	-	-0.0039	-0.0055	-0.0101	0.0353	0.0023	-0.0078	0.0438	-0.0363	0.0286	
		نسب التغير(%)	-	-2.88	-4.18	-8.02	30.48	1.52	-5.08	30.08	-19.16	18.68	
		RoA	0.00532	0.00916	0.01262	0.01280	0.01039	0.00459	0.00889	0.00900	0.00734	0.00922	0.00893
		فروق التغير	-	0.00384	0.00346	0.00018	-0.00241	-0.0058	0.0043	0.00011	-0.00166	0.00188	
		نسب التغير(%)	-	72.18	37.77	1.42	-18.82	-55.82	93.68	1.23	-18.44	25.61	
		RoE	0.08018	0.09166	0.17974	0.20713	0.12590	0.07356	0.13111	0.12289	0.11082	0.13159	0.12545
		فروق التغير	-	0.01148	0.08808	0.02739	-0.08123	-0.0523	0.05755	-0.00822	-0.01207	0.02077	
		نسب التغير(%)	-	14.31	96.09	15.23	-39.21	-41.6	78.23	-6.26	-9.82	18.74	
		EpS	0.45	1.03	1.60	1.69	2.53	1.16	2.59	3.31	5.57	5.68	2.56
		فروق التغير	-	0.58	0.57	0.09	0.84	-1.37	1.43	0.72	2.26	0.11	
		نسب التغير(%)	-	128.88	55.33	5.62	49.7	-54.15	123.27	27.79	68.27	1.97	
		NIM	0.02561	0.02429	0.02577	0.02632	0.01975	0.00687	0.01822	0.00555	0.00225	0.01034	0.01649
		فروق التغير	-	-0.00132	0.00148	0.00055	-0.00657	-0.01288	0.01135	-0.01267	-0.0033	0.00809	
		نسب التغير(%)	-	-5.15	6.09	2.57	-24.96	-65.21	165.21	-69.53	-59.45	359.55	
3	البنك العربي	CA	0.1856	0.1831	0.1710	0.2221	0.1719	0.1721	0.2133	0.2093	0.1949	0.19	0.1913
		فروق التغير	-	-0.0025	-0.0121	0.0511	-0.0502	0.0002	0.0412	-0.004	-0.0144	-0.0049	

	الأفريقي الدولي	نسب التغير(%)	-	-1.34	-6.6	29.88	-22.6	0.11	23.93	-1.87	-6.88	-2.51	
		RoA	0.01636	0.01518	0.01582	0.02519	0.02140	0.02297	0.01589	0.00561	0.00890	0.00646	0.01537
		فروق التغير	-	-0.00118	0.00064	0.00937	-0.00379	0.00157	-0.00708	-0.01028	0.00329	-0.00244	
		نسب التغير(%)	-	-7.21	4.21	59.22	-15.04	7.33	-30.82	-64.7	58.64	-27.41	
		RoE	0.14703	0.14491	0.16090	0.16647	0.14903	0.14111	0.09902	0.03933	0.06381	0.0421	0.1153
		فروق التغير	-	-0.00212	0.01599	0.00557	-0.01744	-0.0079	-0.04209	-0.05969	0.02448	-0.02171	
		نسب التغير(%)	-	-1.44	11.03	3.46	-10.47	-5.31	-29.82	-60.28	62.24	-34.02	
		EpS	7.11	7.76	9.88	2.36	2.38	2.40	1.73	1.72	1.23	0.82	3.74
		فروق التغير	-	0.65	2.12	-7.52	0.02	0.02	-0.67	-0.01	-0.49	-0.41	
		نسب التغير(%)	-	9.14	27.31	-76.11	0.84	0.84	-27.91	-0.57	-28.48	-33.33	
		NIM	0.03226	0.02451	0.02498	0.03188	0.02017	0.01709	0.02194	0.02457	0.02189	0.02098	0.02402
		فروق التغير	-	-0.00775	0.00047	0.0069	-0.01171	-0.00308	0.00485	0.00263	-0.00268	-0.00091	
		نسب التغير(%)	-	-24.02	1.91	27.62	-36.73	-15.27	28.37	11.98	-10.9	-4.15	
4	بنك قطر الوطني الأهلي	CA	0.1491	0.1551	0.1436	0.1085	0.1580	0.1775	0.1891	0.2146	0.2279	0.2256	0.1749
		فروق التغير	-	0.006	-0.115	-0.0351	0.0495	0.0195	0.0116	0.0255	0.0133	-0.0023	
		نسب التغير(%)	-	4.02	-74.14	-24.44	45.62	12.34	6.53	13.48	6.19	-1.009	
		RoA	0.02153	0.019762	0.02403	0.02201	0.02477	0.02730	0.03094	0.02581	0.02121	0.02572	0.0243

	فروق التغير	-	-0.00176	0.00427	-0.00202	0.00276	0.00253	0.00364	-0.00513	-0.0046	0.00451	
	نسب التغير(%)	-	-8.21	21.6	-8.4	12.53	10.21	13.33	-16.58	-17.82	21.26	
0.21151	RoE	0.17570	0.172646	0.21309	0.24560	0.24547	0.24974	0.24347	0.189004	0.16445	0.21593	
	فروق التغير	-	-0.00306	0.04045	0.03251	-0.000131	0.00427	-0.00627	-0.054466	-0.024554	0.05148	
	نسب التغير(%)	-	-1.74	23.43	15.25	-0.05	1.73	-2.51	-22.37	-13	31.3	
4.08	EpS	3.19	3.54	4.28	4.86	5.34	6.34	3.43	3.08	3.10	3.66	
	فروق التغير	-	0.35	0.74	0.58	0.48	1	-2.91	-0.35	0.02	0.56	
	نسب التغير(%)	-	10.97	20.9	13.55	9.87	18.72	-.45.9	-10.2	0.65	18.06	
0.03741	NIM	0.03910	0.03577	0.03708	0.03702	0.03906	0.04285	0.05037	0.05044	0.02049	0.02194	
	فروق التغير	-	-0.00333	0.00131	-0.00006	0.00204	0.00379	0.00752	0.00007	-0.02995	0.00145	
	نسب التغير(%)	-	-8.51	3.66	-0.16	5.51	9.7	17.54	0.13	-59.37	7.07	

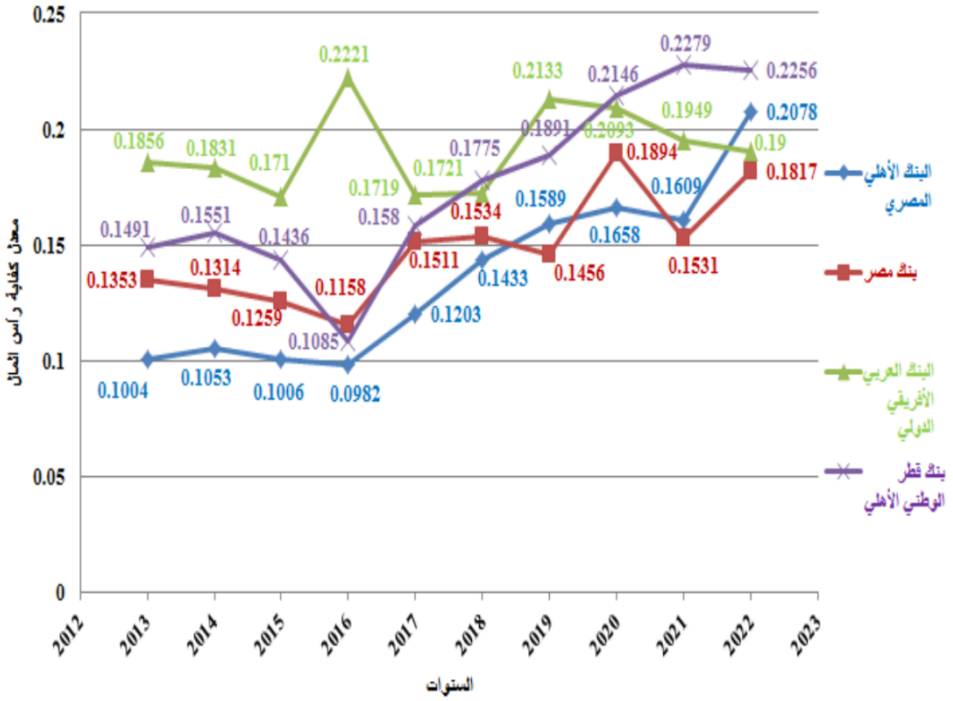

شكل بياني رقم (3) تطور معدلات كفاية رأس المال للبنوك عينة البحث

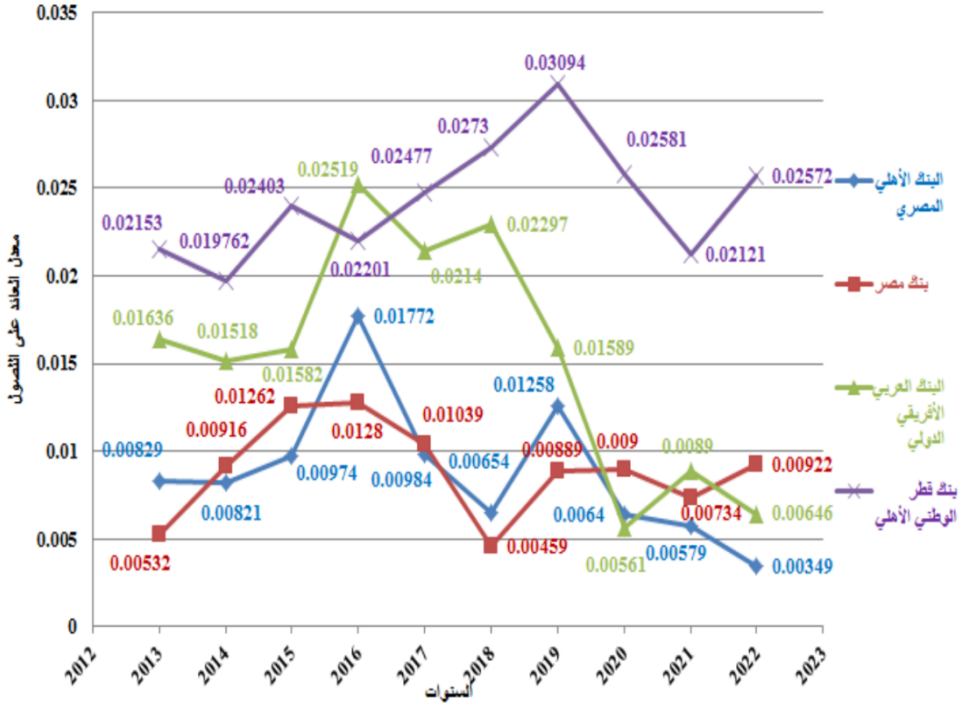

شكل بياني رقم (4) تطور معدلات العائد على الأصول للبنوك عينة البحث

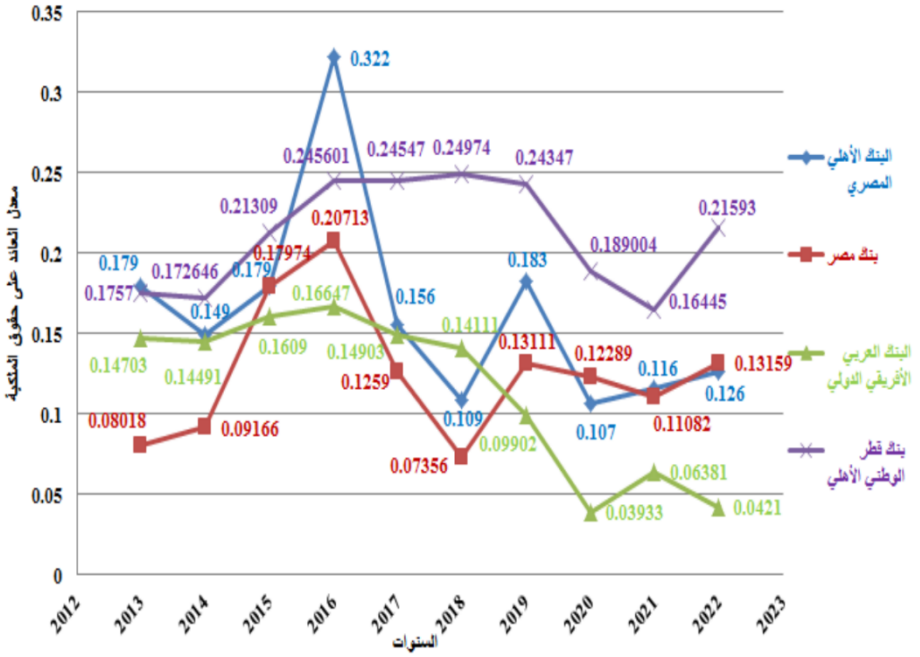

شكل بياني رقم (5) تطور معدلات العائد على حقوق الملكية للبنوك عينة البحث

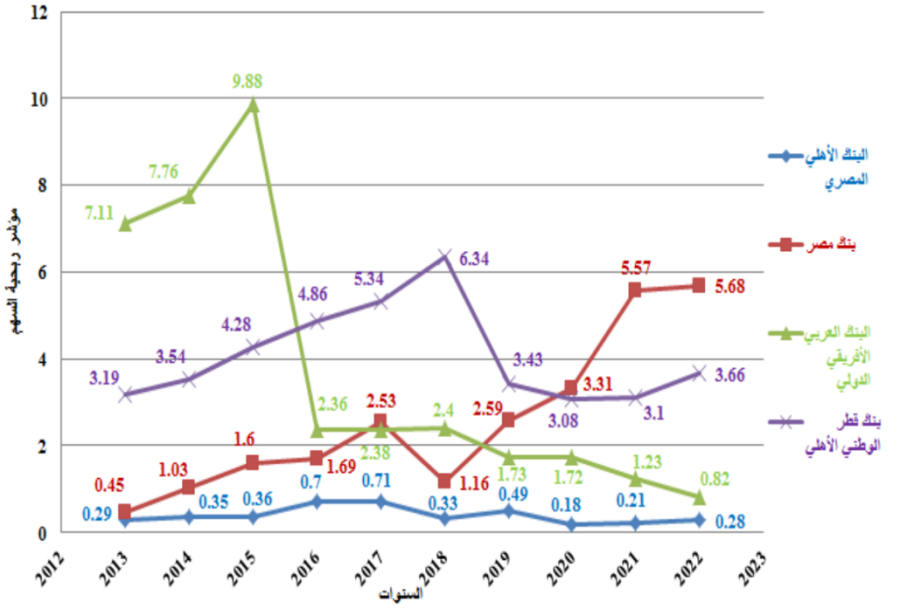

شكل بياني رقم (6) تطور مؤشرات ربحية السهم للبنوك عينة البحث

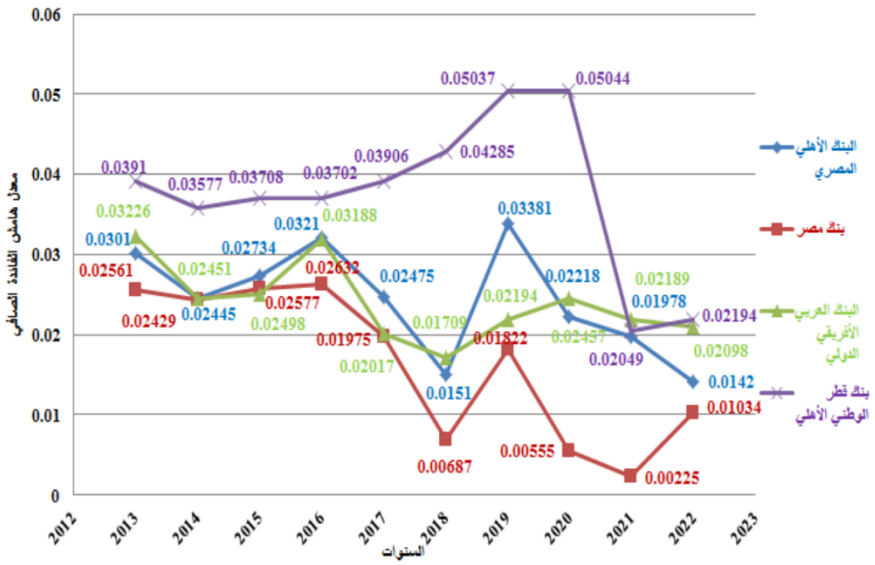

شكل بياني رقم (7) تطور معدلات هامش الفائدة الصافي للبنوك عينة البحث

6. الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

اعتمدت الباحثة في وصف متغيرات البحث على تقدير أدنى قيمة وأعلى قيمة والمدى بينهما والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعاملات التباين والالتواء والتفلطح والترتيب على أساس الأهمية النسبية لكل متغير من متغيرات البحث خلال الفترة (2013-2022م).

ويعرض جدول رقم (4) وصفاً لجميع متغيرات البحث خلال الفترة الزمنية التي يُغطيها هذا البحث؛ حيث اوضحت نتائج المتغير المستقل للبحث معدل كفاية رأس المال أن أدنى قيمة لمعدل كفاية رأس المال للبنوك عينة البحث خلال الفترة (2013-2022م) بلغت 0.0982، وأن أعلى قيمة للمعدل بلغت 0.2279، ليكون المدى بينهما 0.1297؛ وهو ما يعني احتمالية وجود قيم منخفضة في معدل كفاية رأس المال، ولكن بنسبة ضئيلة. وبلغ المتوسط الحسابي للمعدل عن نفس الفترة 0.1626، بانحراف معياري قدره 0.036864، وهي قيمة منخفضة نسبياً. ويدل ذلك على وجود تباين محدود بين البنوك عينة البحث من حيث التزامها بتطبيق معيار كفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازلII.

كما تُظهر نتائج وصف المتغير التابع للبحث ربحية البنوك مقاساً بمعدل العائد على الأصول خلال الفترة (2013-2022م) أن أدنى قيمة لمعدل العائد على الأصول للبنوك عينة البحث خلال الفترة (2013-2022م) بلغت 0.00349، وأن أعلى قيمة للمعدل بلغت 0.0309، ليكون المدى بينهما 0.02745. وهو ما يشير إلى احتمالية وجود قيم شاذة بالانخفاض في معدل العائد على الأصول بنسبة ضئيلة. كما بلغ المتوسط الحسابي للمعدل عن نفس الفترة 0.014369، بانحراف معياري قدره 0.007706. ويدل ذلك على اختلاف قدرة البنوك عينة البحث من حيث توليد العوائد وصافي الأرباح.

جدول رقم (4) نتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

Vbls. / Meths.	CA	RoA	RoE	EpS	MIN
Min.	0.0982	0.0034	0.0393	0.18	0.00225
Max.	0.2279	0.0309	0.3221	9.88	0.05044
Rang	0.1297	0.0274	0.2826	9.7	0.04819
Mean	0.1626	0.0143	0.1537	2.69	0.025554
Median	0.1599	0.0126	0.149015	2.37	0.02454
Std. Dev.	0.0368	0.0077	0.0602	2.36	0.026577
Coef. Var.	0.0013	5.7902	0.0035	5.45	0.000689
Ranking	2	5	3	4	1
Sum	6.5065	0.574792	6.149391	107.72	1.02216
Sum Sq.Dev.	0.053001	0.0023161	0.1415044	218.2502	0.027548
Skew.	-0.0411	0.4541	0.4081	1.149	1.765142
Kurt.	-0.805	-1.111	0.4711	1.016	2.99047
Obs.	40	40	40	40	40
Jarque-Bera	1.091303	3.431914	1.38788	10.52177	13.65.519
Prob.	0.027946	0.017979	0.0499604	0.005191	0.028529

(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء مخرجات برنامج Eviews 10)

وتشير نتائج وصف المتغير التابع للبحث ربحية البنوك مقاساً بمعدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2013-2022م)، إلى أن أدنى قيمة لمعدل العائد على حقوق الملكية للبنوك عينة البحث خلال الفترة (2013-2022م) بلغت 0.03933، وأن أعلى قيمة للعائد على الملكية بلغت 0.322، ليكون المدى بينهما 0.2826، ويدل ذلك على وجود قيم منخفضة في معدل العائد على حقوق الملكية بنسبة محدودة. أيضاً بلغ المتوسط الحسابي للمعدل عن نفس الفترة 0.153734، بانحراف معياري قدره 0.060235. مما يدل على تباين قدرة البنوك عينة البحث من حيث تحقيق عوائد للملاك.

كما بينت نتائج وصف المتغير التابع للبحث ربحية البنوك مقاساً بمؤشر ربحية السهم خلال الفترة (2013-2022م)، أن أدنى قيمة لمؤشر ربحية السهم للبنوك عينة البحث خلال الفترة (2013-2022م) بلغت 0.18، وأن أعلى قيمة للمؤشر بلغت 9.88، ليكون المدى بينهما 9.7، مما يشير إلى احتمالية وجود قيم شاذة بالانخفاض في مؤشر ربحية السهم، ولكن بنسبة أعلى مقارنة بمؤشري الربحية العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. وبلغ المتوسط الحسابي للمؤشر عن نفس الفترة 2.69، بانحراف معياري قدره 2.36، وهو ما يدل على تباين البنوك عينة البحث من حيث القدرة الربحية لسهم البنك ذاته.

واوضحت نتائج وصف متغير ربحية البنوك مقاساً بمعدل هامش الفائدة الصافي خلال فترة الدراسة (2013-2022م)، أن أدنى قيمة للمعدل بلغت 0.00225، وأن أعلى قيمة للهامش بلغت 0.05044، ليكون المدى بينهما 0.04819، ويشير ذلك إلى احتمالية وجود قيم منخفضة في معدل هامش الفائدة الصافي ولكن بنسبة ضئيلة مقارنة بمعدل العائد على حقوق الملكية ومؤشر ربحية السهم. كما بلغ المتوسط الحسابي لمعدل الهامش عن نفس الفترة المستهدفة بالدراسة 0.025554، بانحراف معياري قدره 0.026577، ويدل ذلك على وجود تباين محدود بين البنوك عينة البحث من حيث قدرتها على توليد ربح تشغيلي؛ أي صافي الدخل من العائد الناتج عن مقارنة عوائد القروض والايرادات المشابهة بتكاليف الودائع والتكاليف المشابهة منسوباً إلى اجمالي أصول البنوك.

ويعرض جدول رقم (4) أيضاً ترتيب متغيرات البحث وفقاً لأهميتها النسبية، وبمقارنة معاملات التباين لمتغيرات البحث تبين أن معدل هامش الفائدة الصافي أقل مخاطرة وأعلى من حيث الأهمية النسبية مقارنة بباقي متغيرات البحث الأخرى؛ حيث بلغ معامل التباين لهذا المتغير 0.000689، ثم يليه معدل كفاية رأس المال بمعامل تباين 0.0013، ثم معدل العائد على حقوق الملكية بمعامل تباين 0.0035، ثم يليه مؤشر ربحية السهم بمعامل تباين 5.45، وجاء معدل العائد على الأصول أعلى مخاطرة والأدنى من حيث الأهمية النسبية بمعامل تباين 5.79.

كما يعرض جدول رقم (4) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث باستخدام معامل الالتواء Skewness لتقدير درجة التماثل أوعدم التماثل، ومعامل التفلطح Kurtosis لتحديد مستوى الارتفاع والانخفاض بين التوزيع التكراري والتوزيع الاعتدالي للبيانات؛ حيث اتضح أن جميع متغيرات البحث حققت التواء موجب تجاه اليمين باستثناء معدل العائد على الأصول الذي حقق التواء سالب تجاه اليسار، لكن ظلت جميع المعاملات بين (2-:2). كما اتضح أن متغير كفاية رأس المال، وأيضاً متغير العائد على الأصول حققا توزيعين تكراريين مفلطحين ومنخفضين عن التوزيع التكراري الاعتدالي. في حين أن متغيرات العائد على حقوق الملكية وربحية السهم وهامش الفائدة الصافي حققت جميعها توزيعات تكرارية متوسطة من حيث التفلطح، لكن جميع المعاملات ظلت بين (7-:7). وتشير تلك النتائج إلى أن بيانات البحث تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي فإنها ملائمة لاجراء التحليل الاحصائي واختبار الفروض.

7. توصيف السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث*

وفيما يلي توصيف واختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث خلال الفترة (2013-2022م) موضحاً بخريطة الاتجاه لكل متغير خلال نفس الفترة؛ حيث يتضح من خلال شكل رقم (8) خريطة الاتجاه لمتوسط معدل كفاية رأس المال (CA) للبنوك عينة البحث خلال الفترة (2013-2022م)، أنه حقق صعوداً بسيطاً في عام 2014م، ثم انحدر في عام 2015م، ليستمر في الصعود ثانية بشكلٍ ملحوظ حتى عام 2020م، ثم انحدر ثانية في عام 2021م، ليصعد ثانية في عام 2022م، وعليه يتضح أن الاتجاه العام للسلسلة الزمنية تزايد في المدى الطويل.

* ملحوظة: جميع خرائط الاتجاه الموصفة للسلاسل الزمنية من إعداد الباحثة في ضوء مخرجات برنامج Eviews10.

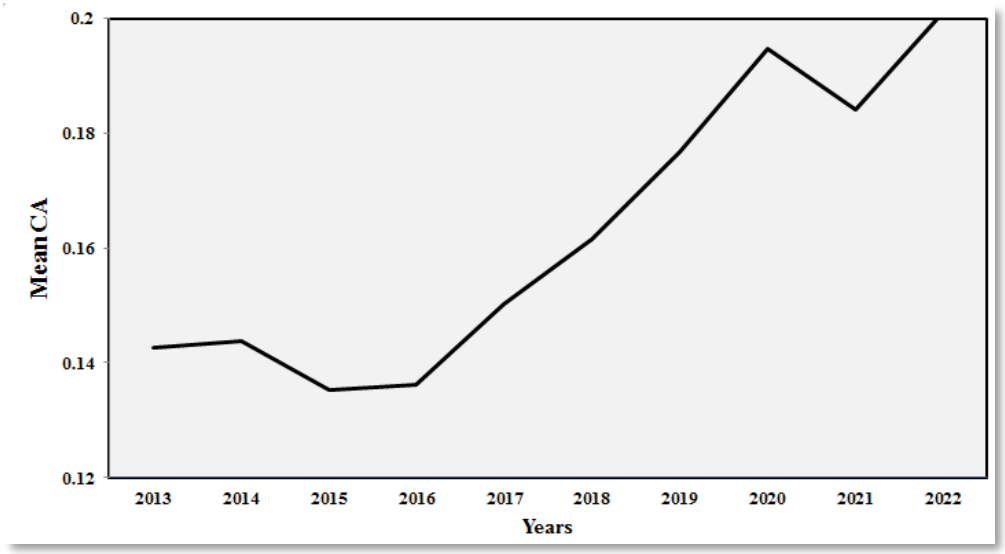

شكل رقم (8) خريطة الاتجاه لمتوسط متغير معدل كفاية رأس المال (CA)

ويتبين من خلال شكل رقم (9) خريطة الاتجاه لمتوسط معدل العائد على الأصول (RoA) لبنوك العينة خلال الفترة (2013-2022م)، أنه حقق صعوداً تدريجياً ملحوظاً امتد من عام 2013م إلى عام 2016م، ثم انحدر خلال عامي 2017م و2018م، ليعاود الصعود ثانية خلال عام 2019م، ليعود للانحدار تدريجياً بشكلٍ ملحوظٍ خلال عامي 2020م و2021م، ثم ارتفع ارتفاعاً طفيفاً في عام 2022م.

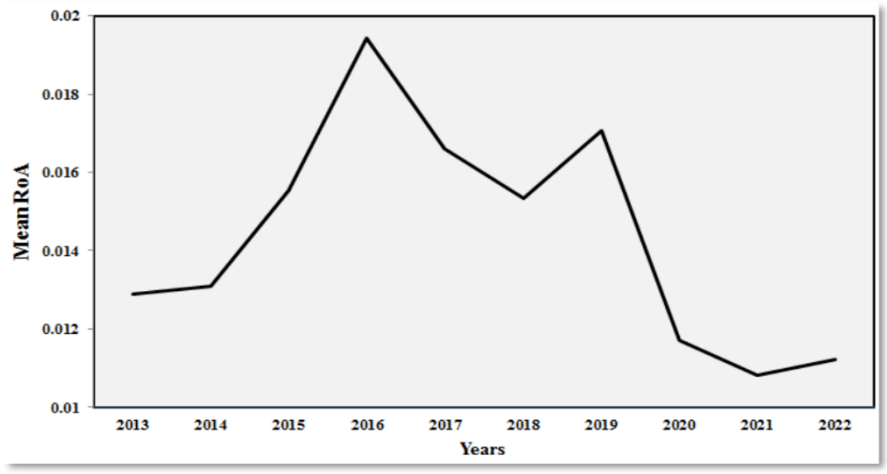

شكل رقم (9) خريطة الاتجاه لمتوسط متغير معدل العائد على الأصول (RoA)

ويوضح شكل رقم (10) خريطة الاتجاه لمتوسط معدل العائد على حقوق الملكية (RoE) لبنوك العينة خلال الفترة (2013-2022م)، والذي انخفض في عام 2014م، ليرتفع ارتفاعاً ملحوظاً في عامي 2015م و2016م، ثم انحدر في عامي 2017م و2018م، ثم صعد في عام 2019م، لينحدر ثانية خلال عامي 2021م ، ثم ارتفع ارتفاعاً طفيفاً في عام 2022م.

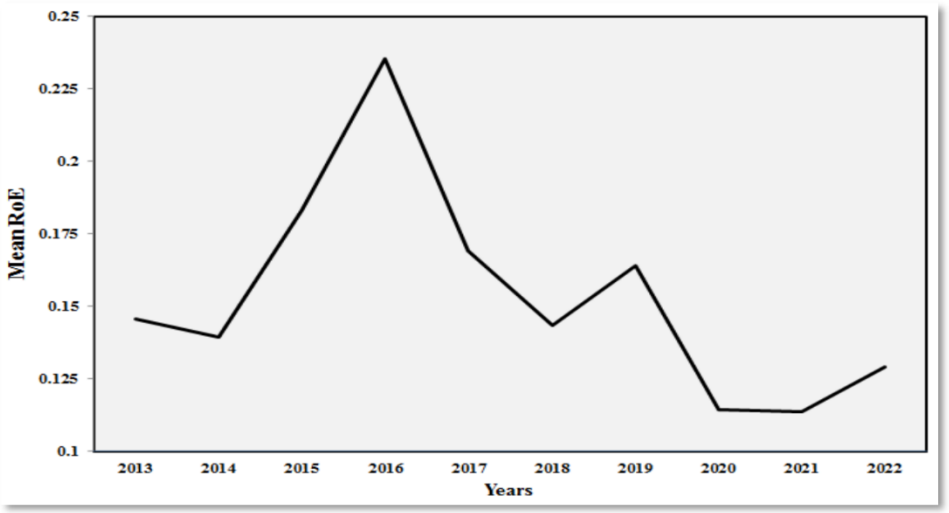

شكل رقم (10) خريطة الاتجاه لمتوسط متغير معدل العائد على حقوق الملكية (RoE)

كما يوضح شكل رقم (11) خريطة الاتجاه لمتوسط مؤشر ربحية السهم (EpS) خلال الفترة (2013-2022م) لبنوك العينة، والذي حقق صعوداً ملحوظاً في عامي 2014م و2015م، انحدر بقوة في عام 2016م، ثم حقق صعوداً طفيفاً في عام 2017م، لينحدر ثانية في عامي 2018م و2019م، ليبدأ الصعود التدريجي مرة أخرى في عام 2020م حتى عام 2022م.

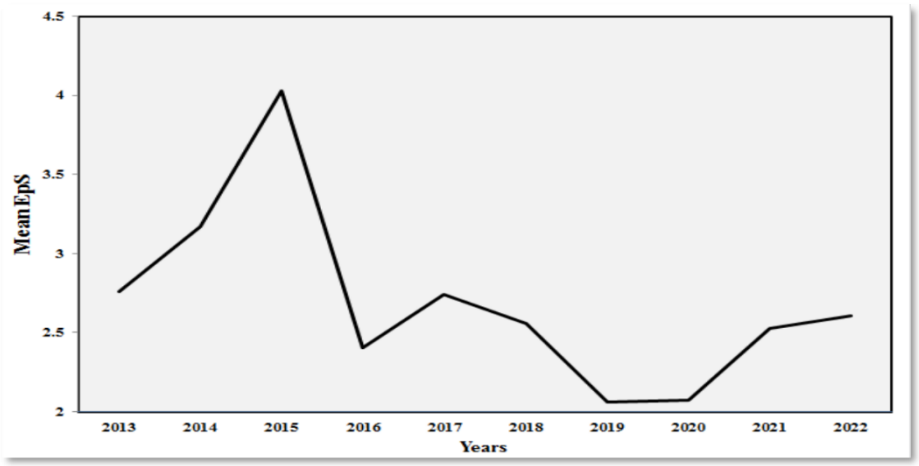

شكل رقم (11) خريطة الاتجاه لمتوسط متغير مؤشر ربحية السهم (EpS)

ويبين شكل رقم (12) خريطة الاتجاه لمتوسط معدل هامش الفائدة الصافي (MIN) خلال الفترة (2013-2022م) للبنوك عينة البحث، والذي اتضح تذبذبه خلال الفترة المستهدفة بالدراسة؛ حيث أنه حقق تراجعاً ملحوظاً خلال عام 2014م، ثم صعد تدريجياً خلال عامي 2015م و2016م، ثم انحدر بقوة خلال عامي 2017م و2018م، ثم حقق صعوداً ملحوظاً في عام 2019م، لينحدر بشكلٍ ملحوظٍ في عامي 2020م و2021م، ليبدأ في الصعود الطفيف مرة أخرى في عام 2022م.

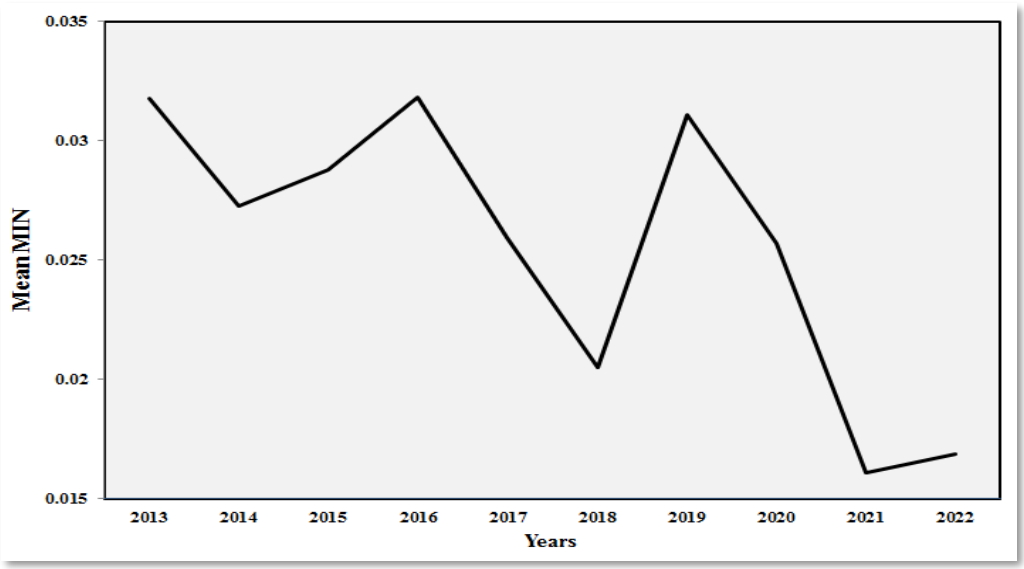

شكل رقم (12) خريطة الاتجاه لمتوسط متغير معدل هامش الفائدة الصافي (MIN)

8. نتائج اختبار الفروض والتحليل الاحصائي للبيانات*

يوضح جدول رقم (5) مصفوفة ارتباط Person بين جميع متغيرات البحث؛ حيث تبين معنوية جميع معاملات الارتباط، باستثناء العلاقة بين معدل كفاية رأس المال وهامش الفائدة الصافي. ووجود علاقة ارتباط طردية ايجابية معنوية بين جميع متغيرات البحث، باستثناء العلاقة بين متغيري معدل كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية، وكذلك العلاقة بين متغيري مؤشر ربحية السهم وهامش الفائدة الصافي، تبين عكسية وسلبية العلاقتين.

* ملحوظة: جميع الجداول الموضحة لنتائج اختبار الفروض والتحليل الاحصائي للبيانات من إعداد الباحثة في ضوء مخرجات برنامج Eviews10.

جدول رقم (5) مصفوفة ارتباط Person بين متغيرات البحث

	CA	*ROA*	*AOE*	*EPS*	*MIN*
CA	1				
ROA	0.2704**	1			
ROE	-0.2742**	0.7041**	1		
EPS	0.2652**	0.4667*	0.2732**	1	
MIN	0.7041**	0.1667	0.3151*	-0.0799**	1

(**تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية 1%؛ بمعنى أن α=0.01 وأن P<0.01**)

(*تشير إلى معنوية معامل الارتباط عند مستوى معنوية 5%؛ بمعنى أن α=0.05 وأن P<0.01*)

ولاختبار تأثير المتغير المستقل معدل كفاية رأس المال وفقاً لبازلII على المتغير التابع ربحية البنوك عينة البحث مقاساً بمؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم وهامش الفائدة الصافي لبنوك العينة، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى الخطية Ordinary Squares Method (OLS) في اختبار وتقدير معالم نماذج الانحدار البسيط Simple Linear Regression، وفيما يلي توضيح لصياغة النماذج المستخدمة:

$$DRoA_{it} = \alpha + \beta_1(CA) + e_t$$

$$DRoE_{it} = \alpha + \beta_2(CA) + e_t$$

$$DEpS_{it} = \alpha + \beta_3(CA) + e_t$$

$$DMIN_{it} = \alpha + \beta_4(CA) + e_t$$

حيث أن:

CA: المتغير المستقل معدل كفاية رأس المال وفقاً لبازلII.

RoA: معدل العائد على الأصول المؤشر الأول لقياس المتغير التابع ربحية البنوك.

RoE: معدل العائد على حقوق الملكية المؤشر الثاني لقياس المتغير التابع ربحية البنوك.

EpS: مؤشر ربحية السهم المؤشر الثالث لقياس المتغير التابع ربحية البنوك.

MIN: معدل هامش القروض الصافي المؤشر الرابع لقياس المتغير التابع ربحية البنوك.

α: ثابت الانحدار أو النقطة التي يقطع عندها خط الانحدار المحور الرأسي.

β: معالم النماذج المتمثلة في ميل خط الانحدار المقترن بالمتغير المستقل (CA)، ويشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لتغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.

e: حد الخطأ العشوائي.

i: عدد بنوك العينة المتمثلة في أربعة بنوك.

t: الفترة الزمنية المستهدفة بالدراسة (2013-2022م).

ويوضح جدول رقم (6) نتائج اختبار جذر الوحدة Unit Root Testing لقياس درجة استقرار (سكون) Stationary متغيرات البحث؛ حيث يدل استقرار السلاسل الزمنية على ثبات كل متوسط لكل متغير وتباين قيم السلسلة عبر الزمن، ويُعزى التغاير Covariance بين فترتين زمنيتين إلى الفجوة الزمنية Lag فقط وليس الزمن الحقيقي الذي يتم خلاله قياس التغاير. وتم اختبار احتواء متغيرات البحث على جذر الوحدة من عدمه باستخدام اختبار تحليل ديكى فولير الموسع Augmented Dickey-Fuller Test Statistic، ويتم أخذ الفروق لمتغيرات البحث لتصبح ساكنة حال احتواء المتغيرات على جذر الوحدة لأن بعض السلاسل الزمنية قد تكون غير ساكنة، ورغم ذلك تُعطي قيماً (t, f, R^2) مرتفعة، وبالتالي تكون النتائج مضللة والتفسيرات خاطئة. ويكون المتغير غير ساكن والسلسلة الزمنية غير مستقرة إذا كانت المعنوية المحسوبة للمتغير أعلى من 0.05، وهي قاعدة القرار لاختبار جذر الوحدة. بناءً على ما سبق تبين أن جميع متغيرات البحث خالية من جذر الوحدة؛ بمعنى أنها ساكنة وأن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة في الأجل الطويل مع مرور الزمن عند المستوى بعد أخذ الفروق الأولى 1st difference وفي حال عدم وجود ثابت ولا اتجاه محدد، وقيم .Prob لجميع المتغيرات في هذه الحالة لم تتجاوز 0.05؛ بمعنى أن جميع المتغيرات متكاملة من الرتبة الأولى.

جدول رقم (6) نتائج تحليل Augmented Dickey-Fuller لمتغيرات البحث

السلسلة الزمنية للمتغيرات	فترة الابطاء Lag	with Constant		with Constant & Trend		without Constant & Trend		النتيجة
		Prob.	T-Stat.	Prob.	T-Stat.	Prob.	T-Stat.	
CA	0:1	0.057	25.74	0.067	13.32	0.033	*-9.08	جميع المتغيرات ساكنة عند المستوى والسلاسل الزمنية مستقرة تم أخذ 1st difference للمتغيرات ذات Unit Root
RoA		0.994	-13.42	0.128	-11.89	0.000	**12.87	
RoE		0.000	**8.38	0.043	**6.69	0.015	*-6.53	
EpS		0.031	*12.87	0.301	-8.07	0.006	**-5.33	
MIN		0.001	**11.85	0.013	*19.84	0.0021	**17.96	

ويوضح جدول رقم (6) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للمتغير التابع معدل العائد على الأصول (RoA) على المتغير المستقل معدل كفاية رأس المال (CA)، وبينت نتائج اختبار (OLS) أن النموذج ذات قدرة تفسيرية تنبؤية؛ حيث كانت قيم (R^2= 00.29524, Adj. R^2= 0.24041)؛ بمعنى أن المتغير المستقل (CA) ذات قدرة على تفسير والتنبؤ بالمتغير التابع (RoA) بنسبة قدرها 24.04%. وجاءت القيمة الاحتمالية (P-Value= 0.0000) أقل من مستوى المعنوية 0.05؛ مما يعني أن النموذج معنوي. وبالتالي تبين **صحة الفرض الفرعي الأول (H1a)**. وعليه يظهر نموذج (OLS) المُقدر كالتالي:

$$DRoA_{it} = 0.005174 + 0.056534(CA) + e_t$$

جدول رقم (6) نتائج اختبار انحدار معدل العائد على الأصول على معدل كفاية رأس المال

DependentVariabl:DROA
Method: Least Squares
Date: 02/15/23 Time: 11:00
Sample (adjusted): 2 40
Included observations: 40 after adjustments

Variablel	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.005174	0.005442	0.950729	0.0003
DCA	0.056534	0.032648	1.731646	0.0000

R-squared	0.29524	Mean dependen t var	1.20782
Adjusted R-squared	0.24041	S.D. dependent var	1.53045
S.E. of regression	0.36274	Akaike info criterion	3.11448
Sum squared resid	23.5966	Schwarz criterion	3.44481
Log likelihood	-15.3812	Hannan-Quinn criter	3.21789
F-statistic	2.998597	Durbin-Watson stat	1.44336
Prob(F-statistic)	0.00004		

كما يبين جدول رقم (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للمتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية (RoE) على المتغير المستقل معدل كفاية رأس المال (CA)، واوضحت نتائج اختبار (OLS) أن النموذج ذات قدرة تنبؤية تفسيرية متوسطة؛ حيث جاءت قيم (R^2= 0.370961, Adj. R^2= 0.345851)؛ بمعنى أن المتغير المستقل (CA) ذات قدرة على التنبؤ بالمتغير التابع (RoE) وتفسيره بنسبة قدرها 34.58%. وجاءت القيمة الاحتمالية (P-Value= 0.0004) أقل من مستوى المعنوية 0.05؛ بمعني أن النموذج معنوي. وبالتالي تبين **صحة الفرض الفرعي الثاني (H1b)**. ويظهر نموذج (OLS) المُقدر على النحو التالي:

$$DRoE_{it} = 0.226622 - 0.44809(CA) + e_t$$

جدول رقم (7) نتائج اختبار انحدار معدل العائد على حقوق الملكية على معدل كفاية رأس المال

DependentVariabl:DROE
Method: Least Squares
Date: 02/15/23 Time: 11:02
Sample (adjusted): 2 40
Included observations: 40 after adjustments

Variablel	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.226622	0.045134	5.0351	0.0001
DCA	-0.44809	0.268587	-1.6811	0.0000

R-squared	0.37096	Mean dependen t var	-3.69094
Adjusted R-squared	0.34585	S.D. dependent var	0.42389
S.E. of regression	1.59793	Akaike info criterion	-3.96543
Sum squared resid	23.5976	Schwarz criterion	-6.94012
Log likelihood	17.0031	Hannan-Quinn criter	-6.83393
F-statistic	15.5272	Durbin-Watson stat	1.21519
Prob(F-statistic)	0.0004		

واظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للمتغير التابع مؤشر ربحية السهم (EpS) على المتغير المستقل معدل كفاية رأس المال (CA) لنموذج (OLS) المبينة من خلال جدول رقم (8)، أن النموذج له قدرة تنبؤية تفسيرية ضعيفة؛ حيث كانت قيم (R^2= 0.17033, Adj. R^2= 0.14586)؛ أي أن المتغير المستقل (CA) ذات قدرة على التنبؤ بالمتغير التابع (EpS) وتفسيره بنسبة قدرها 14.586%. وكانت القيمة الاحتمالية (P-Value= 0.04981) أقل من مستوى المعنوية 0.05؛ وبالتالي فإن النموذج معنوي. وبالتالي تبين **صحة الفرض الفرعي الثالث (H1c)**. ويظهر نموذج (OLS) المُقدر كما يلي:

$$DEpS_{it} = -0.07521 + 17.01814(CA) + e_t$$

وتشير نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط للمتغير التابع هامش الفائدة الصافي (MIN) على المتغير المستقل معدل كفاية رأس المال (CA) باستخدام نموذج (OLS) الواردة في جدول رقم (9) إلى أن للنموذج قدرة تفسيرية تنبؤية مرتفعة؛ حيث أن قيم (R^2= 0.70719, Adj. R^2=

جدول رقم (8) نتائج اختبار انحدار مؤشر ربحية السهم على معدل كفاية رأس المال

DependentVariabl:DEpS
Method: Least Squares
Date: 02/15/23 Time: 11:06
Sample (adjusted): 2 40
Included observations: 40 after adjustments

Variablel	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.07521	1.673037	-0.04496	0.0003
DCA	17.01814	10.03707	1.695528	0.0005

R-squared	0.17033	Mean dependen t var	0.00773
Adjusted R-squared	0.14586	S.D. dependent var	0.98101
S.E. of regression	0.03822	Akaike info criterion	-3.64595
Sum squared resid	1.34749	Schwarz criterion	-3.47663
Log likelihood	17.3844	Hannan-Quinn criter	-3.58964
F-statistic	2.87481	Durbin-Watson stat	200000
Prob(F-statistic)	0.04981		

0.56254)؛ بمعنى أن المتغير المستقل (CA) ذات قدرة على التنبؤ بالمتغير التابع (RoE) وتفسيره بنسبة قدرها 56.25%. وجاءت القيمة الاحتمالية (P-Value= 0.0097) أقل من مستوى المعنوية 0.05؛ بمعني أن النموذج معنوي. وبالتالي تبين **صحة الفرض الفرعي الرابع (H1d)**. ويظهر نموذج (OLS) المُقدر على النحو التالي:

$$DMIN_{it} = 0.06046 - 0.19171(CA) + e_t$$

جدول رقم (9) نتائج اختبار انحدار هامش الفائدة الصافي على معدل كفاية رأس المال

DependentVariabl:DMIN
Method: Least Squares
Date: 02/15/23 Time: 11:10
Sample (adjusted): 2 40
Included observations: 40 after adjustments

Variablel	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.06046	0.018792	3.217261	0.0026
DCA	0.19171	0.112742	-1.70042	0.0097

R-squared	0.70719	Mean dependen t var	0.00122
Adjusted R-squared	0.56254	S.D. dependent var	0.05948
S.E. of regression	0.02595	Akaike info criterion	-1.7671
Sum squared resid	0.02754	Schwarz criterion	-1.6860
Log likelihood	63.9823	Hannan-Quinn criter	-1.7376
F-statistic	2.89141	Durbin-Watson stat	1.08561
Prob(F-statistic)	0.0097		

وتوضح نتائج اختبار Durbin-Watson Test (D-W) لقياس الارتباط الذاتي Autocorrelation لكل نموذج من نماذج فروض البحث كما يبينها جدول رقم (10)، عدم وجود ظاهرة الارتباط الذاتي لجميع نماذج فروض البحث، وأن جميع قيم (D-W) المحسوبة لتلك النماذج مقبولة لأنها محصورة بين (2:0)؛ مما يدل على جودة النماذج وصلاحيتها للقياس .

جدول رقم (10) نتائج اختبار الارتباط الذاتي لمتغيرات البحث

H	(D-W)	النتيجة
H1a	1.44336	لا يوجد ارتباط ذاتي مرتفع لجميع نماذج فروض البحث (0:2)
H1b	1.21519	
H1c	200000	
H1d	1.08561	

ويوضح جدول رقم (11) نتائج اختبار ANOVA One Way لتحليل التباين المعنوي بين البنوك عينة البحث بشأن مدى الالتزام بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لبازلII؛ حيث تبين وجود تباين معنوي بين البنوك العامة متمثلة في البنك الأهلي المصري وبنك مصر، والبنوك المشتركة متمثلة في بنك البنك العربي الأفريقي الدولي، والبنوك الخاصة متمثلة في بنك قطر الوطني الأهلي بشأن مدى استجابة تلك البنوك لقرار البنك المركزي المصري للالتزام بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازلII، وبناءً عليه تبين **صحة الفرض الثاني (H2)**. كما تشير نتائج اختبار ANOVA One Way لتحليل التباين المعنوي بين البنوك عينة البحث بشأن مؤشرات ربحيتها خلال الفترة (2013-2022م)

الموضحة من خلال جدول رقم (11) أيضاً إلى وجود تباين معنوي بين مؤشرات ربحية البنوك العامة والمشتركة والخاصة عينة البحث المتمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ومؤشر ربحية السهم وهامش الفائدة الصافي عقب استجابة تلك البنوك لقرار البنك المركزي المصري للالتزام بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازلII خلال هذه الفترة، وبناءً عليه تبين **صحة الفرض الثالث (H3)**.

جدول رقم (11) ملخص نتائج اختبار F للتباين المعنوي بين بنوك العينة من حيث متغيرات البحث خلال الفترة (2013-2022م)

Meths.	Vbls.	CA	RoA	RoE	EpS	MIN
Anova F-test	Value	6.605	26.65	8.066	7.428	1.801
df (3, 36)	Prob.	0.001	0.000	0.000	0.000	0.016
Welch F-test	Value	11.365	17.33	9.561	8.457	6.002
df (3, 34.04)	Prob.	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
Source of Var.						
Between	Sum of Sq.	0.019	0.002	0.057	83.44	0.0035
df (3)	Mean Sq.	0.006	0.001	0.019	27.81	0.0011
Within	Sum of Sq.	0.034	0.001	0.085	134.8	0.0239
df (36)	Mean Sq.	0.001	0.000	0.002	3.744	0.0006
Total	df	39	39	39	39	39
	Sum of Sq.	0.053	0.002	0.142	218.2	0.0275

9. مناقشة نتائج البحث

بينت نتائج البحث **صحة الفرض الفرعي الأول (H1a) للبحث وتم قبوله؛** حيث تبين أن التزام بنوك العينة بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII له تأثير معنوي على مؤشر العائد على الأصول لتلك البنوك، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بحث (Naceur & Kandel, 2009)، وبحث (Noman, et al. 2015) ولكنه اوضح عكسية وسلبية العلاقة، كما اتفق مع نتائج بحثي (دحام، 2021؛ دواس، 2022).

واوضحت نتائج البحث **صحة الفرض الفرعي الثاني (H1b) للبحث وتم قبوله؛** حيث اتضح أن التزام البنوك عينة البحث بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII ذات تأثير معنوي على مؤشر العائد على حقوق الملكية لتلك البنوك، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بحث (Mehran & Thakor, 2011)، كما اتفق مع نتائج بحثي (دحام، 2021؛ دواس، 2022).

كما اظهرت النتائج **صحة الفرض الفرعي الثالث (H1c) للبحث وتم قبوله؛** لوجود تأثير معنوي لالتزام بنوك العينة بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII على مؤشر ربحية السهم لتلك البنوك.

كما تبين **صحة الفرض الفرعي الرابع (H1d) للبحث وتم قبوله**؛ لوجود تأثير معنوي لالتزام بنوك العينة بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII على هامش الفائدة الصافي لتلك البنوك، ويختلف في ذلك مع بحث (دواس، 2022) الذي توصلت نتائجه إلى أن الالتزام بمقررات ليس لها تأثير على هامش الفائدة الصافي للبنوك التجارية الليبية.

وبناءً عليه اشارت النتائج إلى **صحة الفرض الرئيس الأول (H1) وتم قبوله**؛ حيث أن التزام البنوك التجارية عينة البحث بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII يؤثر معنوياً على مؤشرات ربحيتها، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بحث (Swamy, 2018)، وكذلك مع نتائج بحث (دبيك، 2015) ولكنه اختلف معه من حيث عكسية العلاقة وسلبية الأثر؛ ويُعزى ذلك الاختلاف إلى اختلاف بيئة الدراسة وطبيعة نشاط البنوك وعينة ومجتمع البحث والفترة التي يغطيها كل بحث.

أيضاً بينت النتائج **صحة الفرض الثاني (H2)**؛ حيث تبين وجود تباين معنوي بين البنوك التجارية العامة والخاصة والمشتركة عينة البحث (وفقاً لنوع البنك) من حيث التزامها بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازلII خلال الفترة (2013-2022م).

كما ثبت **صحة الفرض الثالث (H3)**؛ حيث ثبت وجود تباين معنوي بين البنوك التجارية (وفقاً لنوع البنك) العامة والخاصة والمشتركة عينة البحث من حيث مؤشرات ربحيتها خلال الفترة (2013-2022م) عقب صدور قرار البنك المركزي المصري في عام 2012م بشأن التزام كافة البنوك الخاضعة لاشرافه بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازلII.

10. دلالات البحث

1.10 دلالات البحث النظرية

نتائج هذا البحث لها انعكاسات نظرية ذات أهمية؛ فبالرغم من أن العديد من البحوث تناولت اتفاقيات بازل الدولية والأداء المالي للبنوك، إلا أنها تباينت من حيث مدى التركيز على معيار الحد الأدنى لكفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل (I , II) أو بازلIII، وكذلك من حيث مقاييس ربحية البنوك، والمدى الزمني المستهدف بالدراسة، وطبيعة البيئة المصرفية المنتمي إليها البنوك مجال الدراسة. فالبحث الحالي يبحث أثر التزام البنوك بمعيار كفاية رأس وفقاً بازلII على ربحية البنوك مقاسة بنسب العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم وهامش الفائدة الصافي. وبناءً على نتائج هذا البحث، تم التوصل إلى أن التزام البنوك بالحد الأدنى لكفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازلII تأثير معنوي ايجابي على ربحية البنوك مقاسة بنسب العائد على الأصول وربحية السهم والعائد على حقوق الملكية وهامش الفائدة الصافي وتفسيرها والتنبؤ بها. كما أن هناك تباين معنوي فيما بين البنوك من حيث التزامها بمعدل كفاية رأس المال وفقاً لبازلII، وكذلك من حيث جميع مؤشرات ربحية البنوك عقب تطبيق الحد الأدني لكفاية رأس المال البنكي وفقاً لاتفاق بازلII.

2.10 دلالات البحث التطبيقية

بالاضافة إلى ما سبق، فإن لنتائج البحث الحالي انعكاسات تطبيقية مهمة؛ حيث تؤكد نتائج هذا البحث على أهمية التزام بنوك القطاع المصرفي المصري بتطبيق مقررات بازلII الدولية خاصة ما يتعلق بمعيار الحد الأدنى لرأس المال البنكي لما لذلك من أثر ايجابي على ربحيتها مقاسة بالعائد على

أصول البنوك وحقوق ملكيتها وربحية أسهمها وهامش الفائدة الصافي لها. كما تؤكد النتائج على قدرة تلك البنوك على الانتقال إلى تطبيق معيار الكفاية الرأسمالية البنكية وفقاً لمقررات بازلIII، وهو ما ينعكس أثره على زيادة مستوى ثقة عملاء البنوك من المودعين والمقرضين في تلك البنوك خاصة فيما يتعلق بقدرتها الايفائية. مما ينعكس أيضاً على زيادة قدرة البنوك على جذب الودائع والمدخرات وتوليد أرباح تشغيلية وتوفير قاعدة رأسمالية قوية تمتص الآثار التي قد تنتج عن وقوع أزمات مالية واقتصادية وغيرها من الأزمات المحتملة، وتخفيض حدة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل، وبالتالي الارتقاء بالتصنيف الائتماني للقطاع المصرفي المصري. فبالرغم من أن مقررات لجنة بازل الدولية لا تعتبر قواعد مُلزمة واجبة التطبيق، إلا أنها تعتبر ميثاق مصرفي وتدابير اصلاحية مصرفية للبنوك على مستوى العالم لمواكبة التطورات في القطاع المصرفي العالمي، واطار منظم لعمل البنوك وحمايتها من المخاطر المالية والمصرفية المحتملة المختلفة. اضافة إلى تحقيق التكامل المصرفي للبنوك المحلية والعالمية، لذا لزم على القطاع المصرفي المصري المضي بخطوات ثابتة نحو الاصلاح المصرفي الذي من شأنه الانتقال إلى التطبيق الكامل لمقررات بازلIII وما يتلوها من مستجدات بازلIV.

11. توصية البحث

بناءً على ما توصل إليه البحث من نتائج، والتي تعكس تأثير كفاية رأس المال المصرفي على ربحية البنوك التجارية في ضوء معايير اتفاق بازلII، **يمكن للباحثة توجيه** توصية للقطاع المصرفي وآليات تفعيلها والمتوقع من تنفيذها، كما يوضحها جدول رقم (16) على النحو التالي:

جدول رقم (16) توصية البحث

مضمون التوصية	آليات تنفيذ التوصية	الجهة المنوط بها التنفيذ	النتائج المتوقعة من تنفيذ التوصية
استعداد القطاع المصرفي المصري والبنوك التابعة له للانتقال إلى التطبيق المُلزم المتكامل لمقررات اتفاق بازلIII	➢ إعداد دراسات دقيقة مستفيضة تركز على الأوضاع القائمة لدى بنوك القطاع المصرفي المصري، والمصادر والامكانيات التمويلية المتوفرة لتلك البنوك. ➢ تعزيز نسبة الموارد الذاتية لتلك البنوك. ➢ زيادة أصول البنوك التي يمكن تسيلها بتحويلها إلى نقدية في أقصر وقتٍ ممكن. ➢ اصلاح الميزانيات العمومية لبنوك القطاع غير الملتزمة بالتطبيق المنتظم لمعيار كفاية رأس المال وفقاً لاتفاق بازلII. ➢ القياس المتكامل لبنوك القطاع الذي يجمع بين كفاية رأس المال البنكي وكفاءة ادارتها لرؤوس أموالها وجودة أصول البنوك ويحقق التوازن بين الربحية والسيولة والأمان الذي يؤثر على أنشطة تلك البنوك. ➢ اعادة تسعير الأنشطة المختلفة لبنوك القطاع بما يُحسن ربحيتها.	قطاع بازل لدى البنك المركزي المصري + الادارات العليا وادارات البحوث والتطوير بالتنسيق مع كافة الادارات لدى البنوك التابعة للقطاع المصرفي المصري	✓ تدعيم وتقوية القاعدة الرأسمالية لبنوك القطاع المصرفي المصري. ✓ دعم السياسات المالية والمصرفية المستهدفة زيادة الاقراض المصرفي. ✓ التحوط ضد مخاطر الأزمات والتقلبات المالية والاقتصادية والطبيعية المحتملة وغير المتوقعة والآثار الناتجة عنها.

قبل اطلاق اتفاق بازلIV.	➢ المراجعة الدائمة والتطوير المستمر لأنظمة تقييم المخاطر المصرفية بما يضمن تغطية جميع أنواع المخاطر وما يطرأ عليها من تغيرات تتلازم مع التغير في البيئة المصرفية المحلية والعالمية. ➢ تعزيز أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها المستمر بما يضمن الالتزام الدائم بتطبيق معيار كفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل الدولية ومستجداتها. ➢ التنسيق والتعاون مع الجامعات ومراكز البحوث المتخصصة والمعنية بقضايا القطاع المصرفي وأنشطة البنوك والمؤسسات المالية المختلفة، وكذلك المعنية بريادة الأعمال، لخلق سوق جديد يجمع بين رواد الأعمال من طالبي التمويل وبين البنوك باعتبارها عارضة للأموال، ووضع الضوابط الحاكمة لذلك. ➢ التقييم المستمر لأسس وضوابط منح الائتمان لضبط المخاطر المرتبطة بها وضمان سلامة الأداء المصرفي للبنوك. ➢ عقد ورش العمل والندوات للمتخصصين في ادارة البنوك محلياً ودولياً لمناقشة الوضع الراهن للقطاع المصرفي المصري، ووضع إستراتيجية فعّالة شاملة وآليات للانتقال إلى التطبيق المتكامل المُلزم لمقررات بازلIII خاصة ما يتعلق بمعيار الحد الأدنى لكفاية رأس المال المصرفي، والمعوقات المحتملة لذلك، ومقارنة متطلبات التطبيق والتكاليف المرتبطة به بالمنافع المتوقعة من التطبيق، والاستفادة من تجارب النظراء من القطاعات المصرفية التي سبقت في هذا الشأن. ➢ وضع سيناريوهات مستقبلية للتنبؤ بالأزمات المالية والمصرفية والاقتصادية المحتملة. ➢ استحداث أدوات مالية ومصرفية مبتكرة لجذب الأموال من العملاء سواء المودعين أوالمستثمرين أوالمقرضين. ➢ رفع كفاءة الكوادر البشرية في جميع المستويات الادارية لبنوك القطاع، وتصميم برامج تدريب متخصصة، وإعداد ورش عمل للارتقاء بمستوى تثقيفهم مالياً ومصرفياً استعداداً للتطبيق المتكامل لمقررات بازلIII، ولاطلاق بازلIV. ➢ توفير مقومات الانتقال للتطبيق المتكامل لاتفاق بازلIII لدى البنوك من موارد مالية كافية ومعلومات دقيقة شاملة وتكنولوجيا متقدمة وموارد بشرية متخصصة مدربة.		✓ زيادة ثقة العملاء في البنوك وقدرتها على الوفاء الفوري بالالتزامات والمطالبات المالية. ✓ زيادة قدرة البنوك على تجميع المدخرات والودائع وضخها في الاستثمارات بما يزيد من الأرباح التشغيلية للبنوك. ✓ حسن استغلال موارد وامكانيات البنوك والوصول إلى أفضل توظيف واستثمار لرأس مال البنوك. ✓ ضمان كفاءة القطاع المصري المصري وتعزيز الاستقرار المصرفي والمالي.

(المصدر: من إعداد الباحثة في ضوء نتائج البحث)

11. آفاق البحوث المستقبلية

تقترح الباحثة إعداد دراسات مستقبلية في بعض الموضوعات ذات الصلة، وتتمثل في دور اتفاق بازلIII في الحد من مخاطر السيولة لدى البنوك التجارية المصرية، محددات تطبيق متطلبات بازلIII لدى بنوك القطاع المصرفي المصري، الانتقال من بازلIII إلى بازلV بين النظرية والتطبيق في البيئة المصرفية المصرية، تقييم مدى التزام البنوك المصرية بمتطلبات الرافعة المالية وفقاً لبازلIII على أدائها المالي، قياس أثر التزام البنوك التجارية المصرية بمتطلبات الملاءة المصرفية وفقاً لاتفاق بازلIII على الحد من مخاطر السوق والتشغيل.

12. المراجع

1.12 المراجع العربية

الشلبي، أفنان عبد الفتاح عبد الحليم. (2017). مقررات اتفاقية بازلIII العوامل المتعلقة بكفاية رأس المال، السيولة والرفع المالي وتطبيقها في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الأردن.

ثابت، نحمده عبد الحميد. (2002). أثر تطبيق معايير لجنة بازل حول الملاءة المصرفية على الأداء المالي لبنوك القطاع العام التجارية في مصر. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مجلد16، العدد1، 61 - 112.

دبيك، هاني أحمد محمود. (2015). العلاقة بين تطبيق معايير كفاية رأس المال وفق مقررات بازل وربحية البنوك التجارية المحلية في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.

دحام، دحام لطيف. (2021). أثر اتفاقية بازلIII على الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية للفترة (2008-2018م)، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، مجلد17، العدد54، 37 - 51.

دواس، صالح رمضان صالح. (2022). أثر تطبيق تعليمات لجنة بازل على ربحية المصارف الليبية خلال الفترة من (2018-2020م). المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد13، العدد2، 265 - 284.

محمود، أمل إبراهيم. (2011). معدل كفاية رأس المال وقياس الأداء المالي للبنوك: دراسة حالة بنك مصر والبنك التجاري الدولي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

2.12 المراجع الأجنبية

Alam, N., & Islam, Z. (2022). Profitability Determinants of Non-Bank Financial Institutions under Basel Regulations: Evidence from a Frontier Market. Global Business Review, 1-17, DOI: 10.1177/09721509221101102.

BCBS. (2013). A Brief History of The Basel Committee. Bank for International Settlements, ISBN 92-9197- 912-0.

BCBS. (2017). High-level summary of Basel III reforms. Bank for International Settlements, ISBN 978-92-9259-118-2.

Bo, H., & Thomas, L.C. (2015). The Impact of Basel Accords on The Lender's Profitability under Different Pricing Decisions. Journal of The Operational Research Society, 66, 1826–1839.

Blum, J.M. (2008). Why 'Basel II' may Need A Leverage Ratio Restriction. Journal of Banking & Finance, 32, 1699–1707.

Claudia, H., Matthias, M., & Markus, R. (2008). The New Basel Capital Accord. http://www.whu.edu/banking.

Decamps, J.P., Rochet, J.C., & Benoît, R. (2004). The Three Pillars of Basel II: Optimizing The Mix. Journal of Financial Intermediation, 13, 132–155.

Fitch Ratings. (2010). The Fitch Universal Format on Bank Scope, 1–33.

Lei, S., & Chang, T.P. (2010). A Comprehensive Analysis of The Effects of Risk Measures on Bank Efficiency: Evidence from Emerging Asian Countries. Journal of Banking & Finance, 9, 1–9.

Naceur, S., & Kandel, M. (2009). The Impact of Capital Requirements on Banks Cost of Intermediation and Performance, The Case of Egypt. The Journal of Economics and Business, 61, 70-89.

Noman, A.H., Pervin, S., Chowdhury, M.M., & Banna, H. (2015). The Effect of Credit Risk on The Banking Profitability: A Case on Bangladesh. Global Journal of Management and Business Research, 95(3), 41–48.

Mehran, H., & Thakor, A.V. (2011). Bank Capital and Value in The Cross-Section. Review of Financial Studies, 24(4), 1019–1067. https://doi.org/10.1093/rfs/hhq022.

Peter, W. (2010). Basel III Accord: Where do we go from here?. http://ssrn.com/abstract=1693622.

Petri, J., & Matthijs, L. (2022). Mind The Basel Gap. Journal of International Financial Markets, Institutions & Money, 79 (2022) 101605. https://doi.org/10.1016/j.intfin.2022.101605.

Sathiavanee, V. (2019). Analysis of The Profitability, Liquidity and Capital of Small and Large Banks in The United States. PhD, Drexel University, U.S.A.

Smart, S.B., & Megginson, W.L. (2017). Introduction to Financial Management. 8th. N.y. Thomson South – Western. 2017 .

Swamy, V. (2018). Basel III Capital Regulations and Bank Profitability. Review Financial Economics, 36, 307–320. https://doi.org/:10.1002/rfe.1023.

http://www.bis.org.

https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/AboutBaselSector.aspx.

https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/BaselII.aspx.

https://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/Pages/BaselIII.aspx.

The Implications of Capital Adequacy according to Basel II Standards on Profitability of Commercial Banks Affiliated with The Egyptian Banking Sector during The Period (2013-2022)

Dr. Eman Fathy Abdo Al-Hamamsy

Abstract

The purpose of this research is to measure the extent to which commercial banks affiliated with the Egyptian banking sector comply with the requirements of the Basel II agreement regarding the capital adequacy ratio, and to test and analyze the impact of this on the profitability indicators of banks as one of the most important indicators of financial performance for those banks, by studying the relationship between each of the capital adequacy ratio (CA) and indicators of return on assets (RoA), return on equity (RoE), earnings per share (EpS) and Net Interest Margin (MIN) over a ten-year period (2013-2022). The researcher extrapolated previous research related to the subject of the research. In order to test the research hypotheses, The actual financial data included in the annual financial reports and the combined lists issued by the commercial banks of the research sample, and the periodicals issued by the Central Bank of Egypt for the target period of the study were collected, and these collected data were analyzed financially and describe it graphically.

The research sample included four commercial banks affiliated with The Egyptian Banking Sector, which were selected according to requirements that serve the objectives of the research, among them The National Bank of Egypt and Banque Misr as public banks, QNB Alahli as a private Arab commercial bank and the Arab African International Bank as a joint commercial bank. The research also relied on some statistical methods and tests such as the time series method represented by trend maps, Pearson correlation matrix, regression analysis with Ordinary Squares Method (OLS), and the F test for the significant variance of the research variables. The researcher used the program (Eviews10) for the statistical analysis of the data.

The findings show that there is a significant impact of the commitment to the capital adequacy ratio in accordance with the Basel II agreement on the profitability indicators of commercial banks, the research sample, including the indicators of return on assets, return on equity earnings per share and net interest margin. it was also shown that there is a significant correlation between all research variables. In addition to the existence of a significant difference Among the commercial banks, the public, private and joint research sample; that is according to the type of bank in terms of compliance with the capital adequacy ratio in accordance with Basel II standards, as well as in terms of its profitability indicators during the study's target period (2013-2022). Also the commercial banks of the research sample maintain a bank capital adequacy ratio on average that exceeds the ratio determined according to the Basel II and III agreements, which indicates the strength of the Central Bank of Egypt's policies that obligate banks to the requirements of the minimum capital adequacy according to For BaselII.

Finally; the researcher recommends that the Egyptian banking sector and its affiliated banks should prepare for the integrated application of Basel III before launching Basel V, especially the bank capital adequacy standard.

Key words: Capital Adequacy, Basel II Standards, Profitability Indicators, Return on Assets, Return on Equity, Earnings per Share, Net Interest Margin, Commercial Banks, The Egyptian Banking Sector.